

جامعة الزيتونة

بمعهدة الدراسات العربية العالية

مختار من

عن

مؤتمر لوزان

وأشاره في البلاد العربية

أقامها

الدكتور

الدكتور فاضل حسين

[على طلبه قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٨

١٩٥٨

مؤتمر لوزان

وأشاره في البلاد العكسية

جامعة الدول العربية
معه الدراسات العربية العالية

محاضرة

عن

مؤتمر لوزان

وأشاره في البلاد العربية

ألقاها

الدكتور

الدكتور فاضل حسين

[على طلبه قسم الدراسات التاريخية]

١٩٥٨

١٩٥٨

الفصل الأول

المسألة الشرقية

اختلف المؤرخون في أصل الأتراك العثمانيين وكيفية تأسيس الدولة العثمانية . غير أنه يمكننا القول أنهم من أصل طوراني مغولي نزحوا من غربي الصين أو آسيا الوسطى واستقروا أخيراً في آسيا الصغرى ، وقد ذكر الأتراك العثمانيون للمرة الأولى بصورة يوثق بها في السجلات السلجوقية في القرن الثالث عشر حين ذكر اسم أرطغرل وهو أحد الزعماء الأتراك الذين خدموا الدولة السلجوقية الرومية . وقد استقر أرطغرل وأتباعه حوالى منتصف القرن الثالث عشر في الناحية الشمالية الغربية من آسيا الصغرى واتخذ « بني شهر » عاصمة له ، وكانوا يمثلون الغزاة الذين يفصلون بين دولة وأخرى ويقومون بخدمة السلاجقة ضد البيزنطيين والصليبيين والتتر^(١) .

وقد توفي أرطغرل سنة ١٢٨٨ وخلفه ابنه عثمان في زعامة القبيلة التركية وفي خدمة السلاجقة وإليه تنسب الدولة العثمانية . وقد وسع عثمان ممتلكاته على حساب الأمراء الأتراك الآخرين وعلى حساب الدولة البيزنطية في آسيا الصغرى . وحين اضمحلت الدولة السلجوقية اتخذ عثمان لقب سلطان (حوالى سنة ١٣٠٠) وقد وسع بلاده على حساب البيزنطيين في اتجاه البحر الاسود ، وقد علم بسقوط بروسة بيد ابنه أورخان وهو على فراش الموت (١٣٢٦) فانتقلت العاصمة إليها .

(١) انظر بحثاً طريفاً عن أصل العثمانيين في كتاب

Paul Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire* (London 1938)

وقد تعاونت عوامل عديدة في نمو الدولة التركية الحديثة السريع ، فقد كانت الإمبراطورية البيزنطية والدول الصغيرة الأخرى المجاورة للأتراك قد أخذت في الانحطاط وقد عمت الفوضى والاضطراب في كل مكان . وكان الأتراك العثمانيون أقوياء وأصحاء ، وقد حكم الدولة الجديدة سلسلة من الحكام القديرين الذين اتبعوا سياسة التسامح الديني نحو رعاياهم المسيحيين ، واستطاعوا استمالة الأمراء المسيحيين المنشقين على حكوماتهم . وفي خلال قرنين من الزمان استطاعوا إخضاع شبه جزيرة البلقان والقسم الأكبر من آسيا الصغرى .

وقد ألف أورخان (١٣٢٦ — ١٣٥٩) جيشاً من أبناء المسيحيين الذين أسلموا وقد سمي بالجيش الجديد دینی تشیری ، أو الانكشارية Janissaries

وقد فتح مراد الأول (١٣٥٩ — ١٣٨٩) تراقيا ونقل العاصمة إلى أدرنة . وخلف بايزيد الأول (١٣٧٩ — ١٤٠٢) أباه مراد إلا أنه خسر معركة أنقرة مع تيمورلنك ومات في الأسر (١٤٠٣) . وبعد فترة من الفوضى والحرب الأهلية تولى السلطة محمد الأول (١٤١٣ — ١٤٢١) وحاول إعادة الوضع إلى ما كان عليه . واحتل خليفته مراد الثاني (١٤٢١ — ١٤٥١) بلاد اليونان . وجاء بعده ابنه محمد الثاني (١٤٥١ — ١٤٨١) وهو فاتح القسطنطينية عاصمة البيزنطيين (١٤٥٣) وفتح بلاداً أخرى في البلقان . ووسع بايزيد الثاني (١٤٨١ — ١٥١٢) مملكته في آسيا الصغرى . وفتح سليم الأول (١٥١٢ — ١٥٢٠) سوريا (١٥١٦) والجزائر (١٥١٦) ومصر (١٥١٧) وكانت الحجاز تتبع مصر فأصبحت تابعة للعثمانيين ولكنها بقيت في الغالب في أيدي شرفاء مكة .

وسع سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦) الدولة العثمانية فاستولى على رودس وبلغراد وتوغل في هنغاريا حتى حاصر فينا (١٥٢٩) ثم ارتد عنها . وتوسع سليمان في الشرق فخارب الفرس وضم شمال العراق

إلى الدولة العثمانية ، وفي عهده تم فتح تونس (١٥٣٤) وطرابلس الغرب (١٥٥٣)^(١) ، وعظم نفوذ الأتراك في البحر المتوسط ، وقهر خير الدين بربروسا أساطيل الحلفاء الغربيين (الإمبراطور المقدس والبابا والبندقية) سنة ١٥٣٨ .

في سنة ١٥٣٥ عقد جان دي لا فوريه سفير فرنسا في القسطنطينية معاهدة بين فرنسا وتركيا منحت فرنسا بموجبها بعض الامتيازات الاقتصادية والقضائية وهذه هي بداية الامتيازات الأجنبية التي بدأت حين كانت تركيا امبراطورية قوية وقد قصد بها حينذاك حصول الأتراك على أسواق لبضائعهم في فرنسا ، ولكنها أدت إلى تعقدات سياسية وصارت ذريعة لاستغلال تركيا حين بدأت بالضعف والانحطاط . هذا وقد كان سليمان القانوني حليفاً للملك فرنسا (فرنسوا الأول) ضد الإمبراطور المقدس والبابا وغيرهما .

المخططات الروسية العثمانية :

بعد استيلاء الأتراك على قبرص (١٥٧١) وخسارتهم في موقعة ليبانتو البحرية لم يتقدم الأتراك كثيراً . وفي سنة ١٦٠٦ عقدت معاهدة زفتاتوروك بين آل عثمان وآل هابسبرغ واتفق بها على أن يسود السلام بين الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية وقد حددت تلك المعاهدة توقف الأتراك غرباً ، وبقيت حدود الشرق على حالها . وقد حاول الأتراك سنة ١٦٨٣ احتلال فيينا ففشلوا . ثم وقفوا بعد ذلك وقفة المدافع .

ويعزى توقف العثمانيين عن التقدم إلى :

(١) مجابهتهم للألمان والبولنديين وهؤلاء أقوى من السلافيين والمجر .

(١) وأما الذين فقد تم فتحها في عهد سليم الثاني (١٥٧٠) ، والعراق في عهد مراد الرابع (١٦٣٨) .

(٢) وجود فارس الإمبراطورية الإسلامية المنافسة في الشرق .

(٣) التقدم العلى العسكرى عند بعض قادة الأوربيين .

ويعزى ضعف الإمبراطورية وانحطاطها إلى :

(١) عزلة السلاطين فى قصورهم وتدخلى النساء « الحريم » فى الأمور السياسية .

(٢) الضرائب الثقيلة ولا سيما تلك المفروضة على المسيحيين .

(٣) عجز الأسياد الإقطاعيين عن الوفاء بواجباتهم العسكرية .

(٤) انحطاط الجيش الانكشارى وتدخله بالسياسة .

(٥) ضعف الإدارة وصعوبة المواصلات فى الإمبراطورية الواسعة .

(٦) تقوى روسيا والنمسا وموقفهما المعادى وظهور الروح القومية فى البلقان .

(٧) عدم تطور وتقدم الإمبراطورية العثمانية حين تقدمت وتطورت أوروبا .

المسألة الشرقية :

يتضمن موضوع المسألة الشرقية فى رأى بعض المؤرخين الأمور التالية :

(١) الدور الذى لعبته الإمبراطورية العثمانية فى تاريخ أوروبا .

(٢) موقف دول البلقان من الإمبراطورية العثمانية .

(٣) مشكلة البحر الأسود والسيطرة على البسفور والدردنيل وامتلاك القسطنطينية .

(٤) موقف روسيا من أوروبا ومحاولتها الدخول فى البحر المتوسط والمرور بالمضائق وعلاقتها بالمسيحيين الأرثوذكس فى الإمبراطورية العثمانية وبالأقليات السلافية فيها .

(٥) موقف امبراطورية آل هابسبرغ ومحاولتها الحصول على منفذ إلى بحر إيجه وعلاقتها مع الإمبراطورية العثمانية في أمور السلاطين .

(٦) موقف الدول الأوروبية عامة وانكترا خاصة في المشاكل المذكورة أعلاه ، وقد كانت انكترا تسعى للمحافظة على استقلال ووحدة الإمبراطورية العثمانية لضمان طريق الهند ولتمتع سيطرة الدول الأخرى عليها^(١) .

وقال بعض المؤرخين أن المسألة الشرقية تمثل ، مجموعة المشاكل الدولية الناجمة عن انحطاط الدولة العثمانية وقرب انحلالها وتنافس الدول الأوروبية على اقتسامها .

غير أنه يمكن القول أن المسألة الشرقية بدت بأجلي مظاهرها عندما بدأت الإمبراطورية العثمانية بالضعف والتدهور بعد سنة ١٦٠٠ .

ويمكن تلخيص أهم فصول المسألة الشرقية كما يلي :

١ — النمسا : تعود صلاتها مع الإمبراطورية العثمانية إلى القرن الخامس عشر حين احتل الأتراك هنغاريا مدة ١٥٠ تقريباً . وفي سنة ١٦٩٩ عقد صلح كارلوفتز Carlowitz على أثر الحرب التي شنتها النمسا وروسيا وبموجبه انسحب الأتراك من هنغاريا (بلاد المجر) . ثم بدأت منافسة النمسا مع روسيا بشأن البلقان والأراضي العثمانية نفسها . وقد نشبت حرب أخرى سنة ١٧١٨ وعقد صلح بساروفتز Passarowitz وبموجبه توسعت النمسا شرقاً ووصلت بحر إيجه

٢ — روسيا : في عهد بطرس الكبير احتلت بحر ومدينة آزوف . وفي ١٧١١ دحرت تركيا روسيا وعقدت معاهدة بروث Pruth وأعيدت

(١) عن المسألة الشرقية راجع كتاب

John A.R. Marriott, The Eastern Question (Oxford, 1947).

آزوف إلى تركيا وأصبح البحر الأسود تحت النفوذ العثماني . وفي القرن الثامن عشر نشبت حروب أخرى بين الدولتين وقد دخلت النمسا إلى جانب روسيا وفي سنة ٧٣٩ عقدت معاهدة بلغراد تنازلت النمسا بموجبها عن ولاكيا وصربيا واضطرت روسيا على عقد الصلح أيضاً . ثم نشبت الحرب مرة أخرى بين روسيا وتركيا انتهت بعقد معاهدة كوتشك كينارجي ١١٧٤ ونالت روسيا امتيازات كثيرة مثل أزوف واستقلال التتار في شمالي البحر الأسود وحماية الرعايا الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية .

ثم وحدت روسيا والنمسا مساعيها ضد الأتراك ونالت روسيا جورجيا وساراييا فتدخلت الدول ولا سيما إنكلترا وعقد صلح ياسي Jassy ١٧٩٢ استعادت فيه تركيا بلاد الصرب وجعل نهر الدنيستر حداً بين تركيا وروسيا

٢ — فرنسا : تعود صلاتها إلى أيام التحالف بين سليمان القانوني وفرنسا الأول ومنح الامتيازات سنة ١٥٣٥ ، وبقيت الصداقة بينهما حتى هاجم نابليون الأول مصر التابعة للإمبراطورية العثمانية ١٧٩٨ وفي معاهدة Tilsit ١٨٠٧ أطلق نابليون يد القيصر الاسكندر الأول في البلاد العثمانية .

وقد أيد تيير Thiers رئيس وزراء فرنسا ١٨٤٠ محمد علي ضد السلطان محمود الثاني . ثم عادت الصداقة بين فرنسا وتركيا في حرب القرم ١٨٥٤ .

٤ — استقلال اليونان ١٨٢١ — ١٨٣٣ : ويؤلف فصلاً قائماً بذاته وقد تدخلت روسيا ثم فرنسا وإنكلترا لصالح اليونانيين .

٥ — محمد علي وإلى مصر ١٨٢١ — ١٨٤٠ : وهذا فصل آخر في الكفاح بين الوالي محمد علي والسلطان محمود الثاني وقد تدخلت روسيا إلى جانب السلطان ثم تبعها إنكلترا وغيرت فرنسا موقفها بعد سقوط تيير إذ انحازت

إلى السلطان . و انتهى الكفاح بين الوالى والسلطان بحصول الوالى على مصر وحدها . وقد أصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩ لائحة إصلاح تسمى « خطى شريف كوخانة » بنا على توصية وزير خارجيته مصطفى رشيد باشا الذى كان سفيراً لتركيا فى لندن وهو من المجددين المتأثرين بالعرب ، وفى هذه اللائحة وعدت الحكومة العثمانية بمساواة جميع الرعايا الأتراك أمام القانون بصرف النظر عن الدين والقومية وكان ذلك إلى حد ما أيضاً استجابة لضغط الدول الغربية .

٦ - حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦ : وفى هذه الفترة ظهر اصطلاح « الرجل المريض » ومحاولة تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، وقد بدأت روسيا بالاعتداء ووقفت انكلترا وفرنسا ويدهمونت إلى جانب تركيا ، وانتهت الحرب بمعاهدة باريس التى عقدت كنتيجة لمؤتمر باريس ١٨٥٦ وفيها اعترف بتركيا دولة أوربية ، وجعل البحر الأسود محايداً . ووضع الدانوب تحت إشراف دولي ، وأحدثت تعديلات فى حكم بسارايا ومولدافيا وولاكيا ، وتعهدت تركيا بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية لجميع الدول ، وأعطيت صربيا استقلالاً داخلياً . وقد أصدر السلطان عبد المجيد لائحة إصلاح ثانية لتهدئة الدول الغربية ومنعها من التدخل فى شؤون تركيا الداخلية وتعرف اللائحة باسم « خطى همايون » ، وقد أدخلت فى صلب معاهدة باريس توكيداً لأهميتها .

وفى سنة ١٨٦٠ حين حدثت المذابح الطائفية فى لبنان تدخل نابليون الثالث امبراطور فرنسا ثم تدخلت الدول الأخرى واضطرت تركيا إلى إعطاء حكم ذاتي للبنان (١٨٦٤ - ١٩١٤) وصار يعين له متصرف مسيحي باستشارة الدول الأوروبية .

٧ - الحرب الروسية التركية ومعاهدة سان استفانو ومعاهدة برلين ١٨٧٧ - ١٨٧٨ : أعلنت روسيا الحرب على تركيا ١٨٧٧ وفرضت معاهدة

سان استفانو ١٨٧٨ وبموجبها أعلن استقلال الجبل الأسود وصربيا ورومانيا واحتلت روسيا باطوم وقارص ودبرووجه وأعلن استقلال بلغاريا الكبرى استقلالاً داخلياً. اعترضت الدول ولا سيما انكلترا على هذه المعاهدة وعقد مؤتمر برلين وعقدت معاهدة برلين وتضمنت : نالت روسيا بساراييا وباطوم وقارص وأردهان ونالت رومانيا دوبرووجه واعترف باستقلالها التام وأعلن استقلال صربيا والجبل الأسود ، واعترف باستقلال بلغاريا بعد تقليص حدودها ، واحتلت النمسا البوسنة والهرسك ونوفى بازار مع بقائها ضمن السيادة العثمانية ، ونالت انكلترا قبرص .

٨ - استقلال رومانيا ١٨٥٦ — ١٨٧٨ واستقلال صربيا ١٨٧٨ واستقلال بلغاريا ١٨٨٥ — ١٩٠٨ .

٩ — ألمانيا : ١٨٨٩ — ١٩١٨ . التوغل الاقتصادى والعسكرى والحرب العالمية الأولى وقد دخلت ألمانيا ميدان الاستعمار متأخرة .

١٠ — إيطاليا : ١٩١١ — ١٩١٢ (احتلال طرابلس الغرب) ، وقد دخلت ميدان الاستعمار متأخرة أيضاً .

١١ — حروب البلقان ١٩١٢ — ١٩١٣ : خسرت تركيا كثير من أراضيها لبلغاريا وصربيا واليونان وصغر قسمها الاوروبى .

١٢ — الحرب العالمية الأولى ومعاهدة سيفر ومعاهدة لوزان ١٩١٤ — ١٩٢٣ .

الفصل الثاني

معاهدة لوزان

خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى مندهرة وفي ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ وقعت مع الحلفاء على هدنة موندروس وفيها أملى الحلفاء شروطهم مثل فتح الدردنيل والبسفور ونزع سلاح الجيش التركي وتسليم البوارج الحربية التركية واستعمال البواخر الخليفة للدواني التركية واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق واستسلام الموالي التركية في شمال أفريقيا

وفي أوائل شباط (فبراير) ١٩١٩ طلب فنزلوس رئيس وزراء اليونان احتلال أزمير وأيده في ذلك الفرنسيون والانكليز ثم خوله ممثلو انكلترا وفرنسا وأميركا احتلالها، ونزلت القوات اليونانية فيها في أيار (مايو) ١٩١٩ تساندها البواخر الحربية لتلك الدول وقد قرر الانكليز في آذار (مارس) ١٩٢٠ اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم إلى مالطا بينما هرب عدد كبير إلى آسيا الصغرى واحتل البريطانيون القسطنطينية واعتبرت الحكومة العثمانية الخاضعة للحلفاء الوطنيين في آسيا الصغرى متمردين .

كان الحلفاء قد أرسلوا مصطفى كمال باشا في أواخر ربيع ١٩١٩ إلى الأناضول كفتش عام للقوات المرباطة في أرضروم وسيواس وعينته الحكومة العثمانية في الوقت نفسه والياً على أرضروم . ولكن وزارة الداماد فريد باشا الخاضعة للحلفاء عادت فاعتبرته خارجاً على القانون في تموز (يوليو) ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء ومهاجمته للحكومة العثمانية . وقد نال مصطفى كمال تأييد الوطنيين الأتراك في الأناضول واجتمع أول مؤتمر للوطنيين

في أرضروم في ٢٧ تموز (يوليو) والتأم مؤتمر آخر في سيواس في أيلول (سبتمبر) ووافق على الميثاق الوطني . وبعد سقوط وزارة الداماد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق إلى الوزارة الجديدة التي أجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد وقد وافق مجلس النواب الجديد على الميثاق الوطني في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ . أما جماعة مصطفى كمال فقد عقد مجلسهم الوطني الكبير في انقرا أول اجتماعاته في نيسان (إبريل) ١٩٢٠ لتنفيذ الميثاق الوطني وقد نصت مادته الأولى على ما يلي :

« إذا اقتضت الضرورة يقرر أجزاء مصير الإمبراطورية العثمانية التي تسكنها أكرتية عريية والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقاً لتصويت سكانها الحر .

أما تلك الأجزاء (سواء أكانت داخل خط الهدنة المذكورة أم خارجه) التي تسكنها أكرتية عثمانية مسلمة متعددة بالدين والجنس والهدف ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف كلا لا يتجزأ لأى سبب منطقي أو قانوني . »

ونصت المادة السادسة منه على ما يلي :

« إنه لشرط أساسى لحياتنا ولا استمرار كياننا أن تتمتع بلادنا كسائر الأقطار بالاستقلال التام والحرية بشأن ضمان وسائل تقدمنا لى يصير تقدمنا القومى والاقتصادى ممكناً ولكى يكون من المستطاع أيضاً إدارة شئون البلاد بشكل أكثر عصرية وانتظاماً ، ولهذا السبب نعارض القبود المعادية لتطورنا فى الأمور السياسية والمالية وغيرهما . ويجب أن لا نكون شروط تسوية ديوننا المتفق عليها مناقضة لهذه المبادئ . »

وفي ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر Sèvres^(١) وقد أملاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية وزاد توقيعها في عزيمة الوطنيين في الكفاح ضد الحكومة العثمانية وضد الحلفاء وضد المعاهدة . وقد نصت المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية كعاصمة عثمانية على تدويل الأراضي المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا ، وعلى إعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي أو مستقلة إذا قرر ذلك باستفتاء ، وإدارة اليونان لأزمير لمدة خمس سنوات يجرى في نهايتها استفتاء لتقرير مصيرها ، وتنازل تركيا عن بعض الأراضي والجزر لليونان وإيطاليا ، وعلى إعلان أرمينيا دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا ، وحماية الأقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للإشراف والتنظيم : ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الأضرار والدين العام ، وإعادة تأسيس نظام الامتيازات . وإعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء .

وفي أثناء ذلك ساعدت روسيا السوفيتية الوطنيين الأتراك عسكرياً وسياسياً . وفشلت حملة اليونان في الأناضول ، ثم عقدت روسيا السوفيتية صلحاً منفرداً مع الوطنيين السكاليين . وأجلت إيطاليا قواتها من أداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات . ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ اتفاقية أنقرة مع الوطنيين الأتراك وأجلت قواتها عن كلشيا . وجاءت الضربة الأخيرة عندما أعلن مجلس الحرب الأعلى الحليف في . آب

(١) أظفر Treaty Series No. 11 (1920) Treaty of peace with Turkey Signed at Sèvres, August 10, 1920 (London. 1920)

(أغسطس) ١٩٢١ أن الحرب التركية اليونانية حرب خاصة بينهما وأعلنت
بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان حيادها .

طلب الأتراك الكاليون تعديل معاهدة سيفر ولما فشلوا في ذلك هاجموا
اليونانيين وطردوهم من الأناضول وظهر انشقاق الحلفاء جلياً ورغبة شعوب
الإمبراطورية البريطانية بالسلام فاضطرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى
طلب الهدنة فعقدت في مودانيا في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢
وقد أصر مصطفى كمال في المؤتمر على اعتبار الميثاق الوطني الحد الأقصى من
التضحيات التركية والحد الأدنى من لائحة الحقوق التركية وطالب باسترجاع
بعض الأراضي وبالإستفتاء في تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات الأجنبية
وبالاعتراف بسيادة تركيا التامة .

وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ أعلن المجلس الوطني الكبير
في أنقرة إلغاء السلطنة وأنه صاحب السلطة العليا الوحيدة وقد وافق مندوبو
الحلفاء السامون في القسطنطينية على ذلك وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٢٢ فر السلطان محمد السادس إلى مالطة وصارت حكومة المجلس الوطني
الكبير الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا .

مؤتمر لوزان :

في يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ دعت بريطانيا وفرنسا
وإيطاليا إلى عقد مؤتمر في لوزان يضم حكومات الولايات المتحدة
واليابان ورومانيا وبوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة
المجلس الوطني الكبير في أنقرة كليهما . ودعيت روسيا وبلغاريا للاشتراك
في مناقشات المضايق وحدها . وبما أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة
حرب مع تركيا فقد اكتفت بإرسال مراقبين لها وفي تلك الأيام زالت
حكومة القسطنطينية من الوجود ومثلت حكومة أنقرة وحدها .

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ وقسمت أعماله بين ثلاث لجان ، اختصت الأولى بالمشاكل الأرضية ومشاكل الأقليات ونظام المضائق والقضايا العسكرية واختصت الثانية بقضايا الأجانب في تركيا واختصت الثالثة بالقضايا الاقتصادية والمالية ، وقد استمرت اجتماعات المؤتمر حتى ٤ شباط (فبراير) ١٩٢٣ حين انفض بسبب رفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح . وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني التركي ولكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء . وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٣ أرسل عصمت باشا وزير الخارجية التركية ورئيس الوفد التركي إلى المؤتمر رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة إلى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر . وقد وافق الحلفاء على بحث تلك المقترحات وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٣ أعيد فتح مؤتمر لوزان ، وبعد مباحثات ومفاوضات اتفق المؤتمر على توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ .

وتضم معاهدة لوزان الوثائق التالية :

- (١) معاهدة الصلح .
- (٢) ميثاق المضائق .
- (٣) ميثاق يخص حدود تراقيا .
- (٤) ميثاق يخص شروط الإقامة والتجارة والقضاء .
- (٥) ميثاق تجارى .
- (٦) ميثاق يخص تبادل السكان اليونان والأتراك .
- (٧) اتفاقية بين اليونان وتركيا عن الإرجاع المتبادل للدينين المحتجزين وتبادل أسرى الحرب .
- (٨) تصريح عن العفو العام .
- (٩) تصريح عن أملاك المسلمين في اليونان .
- (١٠) تصريح عن الأمور الصحية في تركيا .
- (١١) تصريح عن إدارة العدالة في تركيا .

(١٢) بروتوكول (ملحق) عن بعض الامتيازات التي منحتها الإمبراطورية العثمانية .

(١٣) بروتوكول عن انضمام بلجيكا والبرتغال إلى بعض مواد المعاهدة

(١٤) بروتوكول عن جلاء القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية عن الأراضي التركية المحتلة .

(١٥) بروتوكول عن أراضي قره غاتش وجزائر أمبروز وتينيدوس .

(١٦) بروتوكول عن المعاهدة الموقعة في سيفر بين الحلفاء واليونان عن حماية الأقليات في اليونان وعن تراقيا

(١٧) بروتوكول عن توقيع يوغوسلافيا لمعاهدة الصلح .

كما تضمنت معاهدة لوزان أيضاً بعض الرسائل المتبادلة وميثاقاً عن عن تعريض اليونان لمواطني الحلفاء^(١) .

معاهدة الصلح مع تركيا :

وقد قسمت المعاهدة إلى خمسة أقسام :

(١) المواد السياسية (٢) المواد المالية (٣) المواد الاقتصادية (٤) قضايا المواصلات والقضايا الصحية (٥) مواد شتى .

القسم الأول الأمور السياسية :

وقد تضمنت المادة الأولى إنهاء حالة الحرب وإعادة حالة السلام مع تركيا . وتضمنت المادة الثانية حدود تركيا مع بلغاريا واليونان . وتضمنت المادة الثالثة حدود تركيا مع سوريا والعراق فقد جاء في الفقرة الأولى من هذه المادة تكون الحدود بين تركيا وسوريا : « خط الحدود الموصوف

(١) Treaty Series No. 16 (1923) Treaty of peace with Turkey, and Other Instruments Signed at Lausanne on July 24, 1923 (London. 1923).

في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ ، وجاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة تكون الحدود بين تركيا والعراق كما يلي :

« سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر .

في حالة عدم التوصل إلى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم .

تعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهداً متبادلاً بأنه إلى حين التوصل إلى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا أية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الأراضي الراهنة التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار . »

ونصت المادة السادسة عشرة على تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها المعاهدة . ونصت المادة السابعة عشرة على أن تنازل تركيا عن مصر والسودان يبدأ في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ . ونصت المادة الثامنة عشرة على تحرر تركيا من جميع التعهدات والالتزامات الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية أي قروض ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ ، وقد نقلت الدفعات السنوية التي كانت مصر تقدمها عن هذه القروض إلى الدين المصري العام وقد حررت مصر من الالتزامات الخاصة بالدين العثماني العام . وقالت المادة التاسعة عشرة أن القضايا الناشئة عن الاعتراف بدولة مصر ستسوى باتفاقيات تعقد بين الدول المختصة ، ولا تنطبق المواد المذكورة في المعاهدة والمتعلقة بالأراضي التي فصلت عن تركيا على مصر . وفي المادة الثانية والعشرين تنازلت تركيا عن حقوقها وامتيازاتها في ليبيا . وتناولت المادة الثالثة والعشرون حرية

حرية المرور والملاحة بالبحر . الجوفى زمنى السلم والحرب فى مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور . وفى المادة الثامنة والعشرين وافق الموقعون على المعاهدة على الإلغاء التام للامتيازات الأجنبية من جميع الوجوه . وذكرت المادة التاسعة والعشرون تمتع التونسيين والمراكشيين فى تركيا بجميع حقوق الفرنسيين ، وتمتع الليبيين بحقوق الإيطاليين .

وتناولت المواد (٣٠ - ٣٦) موضوع الجنسية فذكرت أن الرعايا الأتراك الذين يقيمون . عادة فى البلاد التى انفصلت عن تركيا بموجب هذه المعاهدة سيصيرون مواطنين للدولة التى انتقلت إليها تلك البلاد وفق الشروط الموضوع . فى القوانين المحلية ، ولكن الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشرة والذين فقدوا الجنسية التركية واكتسبوا الجنسية الجديدة يحق لهم فى خلال سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة أن يختاروا الجنسية التركية ، وأما الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشرة والذين يسكنون عادة فى البلاد التى انفصلت بموجب هذه المعاهدة والذين يختلفون فى العنصر عن أكثرية سكان البلاد المذكورة فيحق لهم خلال سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة أن يختاروا جنسية إحدى الدول التى تكون أكثرية سكانها من جنسية الشخص الذى يختار بشرط موافقة الدولة المذكورة . وعلى الأشخاص الذين اختاروا جنسية إحدى الدول أن ينقلوا سكانهم خلال إثني عشر شهراً من اختيارهم إلى الدولة التى اختاروها ، ويحق لهم الاحتفاظ بأموالهم غير المنقولة فى الدولة التى كانوا يسكنونها قبل اختيارهم الجنسية الجديدة ولهم أن يحملوا معهم أموالهم المنقولة مهما كان نوعها ولا تفرض عليهم رسوم صادرات أو واردات ، وللرعايا الأتراك الذين تجاوزوا الثامنة عشرة وهم من سكان البلاد التى انفصلت بموجب هذه المعاهدة والذين يقيمون عادة فى خارج البلاد حين تنفيذ المعاهدة أن يختاروا جنسية البلاد التى ينتسبون إليها إذا كانوا من عنصر أكثرية سكان تلك البلاد وذلك خاضع لما يمكن أن يعقد من الاتفاقيات التى قد يكون عقدها ضروريا بين الحكومات التى تمارس السلطة فى الأقطار

التي انفصلت من تركيا والحكومات التي يقيم فيها هؤلاء الأشخاص ويشترط موافقة الحكومة التي يختار جنسيتها ، ويجب استعمال هذا الخيار خلال سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة . وتتعهد الدول المتعاقدة بأن لا تضع العراقيل في طريق ممارسة حق الأشخاص بموجب هذه المعاهدة أو بموجب معاهدات الصلح مع ألمانيا أو النمسا أو بلغاريا أو هنغاريا أو بموجب أية معاهدة عقدتها الدول المتعاقدة أو أية واحدة منها مع روسيا أو فيما بينها (فيما عدا تركيا) في اختيار الجنسية التي يمكنهم الحصول عليها . هذا وتقع الزوجة جنسية زوجها ويتبع الأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة جنسية الوالدين .

وتناولت المواد (٣٧ — ٤٥) حماية الأقليات في تركيا .

القسم الثاني : الأمور المالية :

تناولت المواد (٤٦ — ٥٧) الدين العثماني العام وهو موضوع الفصل التالي .

وفي المادة الثامنة والخمسين تنازلت تركيا والدول الأخرى (عدا اليونان) عن المطالب المالية الناجمة عن الخسائر والأضرار التي سببتها الحرب ، وفي المادة التاسعة والخمسين تعترف اليونان بتعهداتها بدفع تعويض عن الأضرار التي أحدثتها في الأناضول الجيش اليوناني والإدارة اليونانية والتي كانت مخالفة لقوانين الحرب ، غير أن تركيا تنازلت عن هذا الطلب . وذكرت المادة الستون أن الدول التي فصلت عن تركيا تأخذ الأملاك العثمانية الواقعة فيها وفي المادة الحادية والستين تحررت تركيا من دفع المرتبات المدنية والعسكرية للمحاليين على التقاعد (المعاش) .

القسم الثالث : الأمور الاقتصادية :

عالج هذا القسم الأملاك والحقوق والمصالح العائدة إلى مواطني الدول

التي انفصلت من تركيا والحكومات التي يقيم فيها هؤلاء الأشخاص ويشترط موافقة الحكومة التي يختار جنسيتها ، ويجب استعمال هذا الخيار خلال سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة . وتعهد الدول المتعاقدة بأن لا تضع العراقيل في طريق ممارسة حق الأشخاص بموجب هذه المعاهدة أو بموجب معاهدات الصلح مع ألمانيا أو النمسا أو بلغاريا أو هنغاريا أو بموجب أية معاهدة عقدتها الدول المتعاقدة أو أية واحدة منها مع روسيا أو فيما بينها (فيما عدا تركيا) في اختيار الجنسية التي يمكنهم الحصول عليها . هذا وتقع الزوجة جنسية زوجها ويتبع الأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة جنسية الوالدين .

وتناولت المواد (٣٧ — ٤٥) حماية الأقليات في تركيا .

القسم الثاني : الأمور المالية :

تناولت المواد (٤٦ — ٥٧) الدين العثماني العام وهو موضوع الفصل التالي .

وفي المادة الثامنة والخمسين تنازلت تركيا والدول الأخرى (عدا اليونان) عن المطالب المالية الناجمة عن الخسائر والأضرار التي سببتها الحرب ، وفي المادة التاسعة والخمسين تعترف اليونان بتعهداتها بدفع تعويض عن الأضرار التي أحدثتها في الأناضول الجيش اليوناني والإدارة اليونانية والتي كانت مخالفة لقوانين الحرب ، غير أن تركيا تنازلت عن هذا الطلب . وذكرت المادة الستون أن الدول التي فصلت عن تركيا تأخذ الأملاك العثمانية الواقعة فيها وفي المادة الحادية والستين تحررت تركيا من دفع المرتبات المدنية والعسكرية للمحاليين على التقاعد (المعاش) .

القسم الثالث : الأمور الاقتصادية :

عالج هذا القسم الأملاك والحقوق والمصالح العائدة إلى مواطني الدول

الحليفة الموقعة على المعاهدة وقد عني بالمواطنين الاشخاص الاعتياديين والشركات والجمعيات أو من كان تحت حماية الدول المذكورة وكيفية إرجاعها إلى أصحابها . كما عالج العقود والتملك بالتقادم وشركات التأمين على الحياة والتأمين البحري والتأمين ضد الحريق وغيره . كما عالج الديون الخاصة ، والممتلكات الصناعية والأدوية والفنية . وعالج تكوين محاكم التحكيم المختلطة لفض النزاعات المتعلقة بهذه الأمور . وعالج أخيراً المعاهدات الاقتصادية أو الفنية الدولية المعقودة قبل الحرب العالمية الأولى واعتبرت تركيا منضمة إليها .

القسم الرابع : المواصلات والأمور الصحية :

عالج هذا القسم انضمام تركيا إلى بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمواصلات كحرية المرور والموانئ الدولية ونقل البضائع والسكك والمسافرين والبضائع وخطوط التليفونات . وعالج كذلك إلغاء المجلس الصحي الأعلى في القسطنطينية وإدارة الحج إلى القدس والحجاز .

القسم الخامس : مواد شتى :

عالج هذا القسم أمور أسرى الحرب والمقابر ومواد عامة وقد عالج بعضها الأحكام الصادرة من قبل سلطات احتلال القسطنطينية في الأملاك والحقوق والمصالح الخاصة بمواطني الدول الحليفة والأجانب والأترك بين هدنة موندروس وتنفيذ معاهدة لوزان واعتبرت نهائية ومنعت المطالبة بإعادة النظر فيها ، وأما المطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن تلك الأحكام فيحال إلى محكمة التحكيم المختلطة .

وذكرت المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة أن المحفوظات والسجلات والخطط ومستندات التملك وغيرها والتي تتعلق بإدارة المدينة أو القضائية

أو المالية أو إدارة الأوقاف والموجودة في تركيا وتهم حكومات الدول التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية أو الموجودة في الدول المنفصلة وتهم تركيا وحدها فسترجع في كلتا الحالتين . وأما إذا كانت الوثائق تهم الطرفين فيقوم الطرف الذي يمتلكها بأخذ صورها أو صور طبق الأصل وترسل إلى الحكومة الأخرى وتقوم الدول التي تطلبها بدفع المصاريف المترتبة .

ونصت المادة الأخيرة الثالثة والأربعون بعد المائة على أن وثائق إبرام المعاهدة ستودع في باريس ، وأن يكتب أول محضر لإيداع وثائق الإبرام حالما تودع تركيا من جهة والإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق إبرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين أبرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد بعد ذلك بالنسبة للدول الأخرى من تاريخ إيداع وثائق إبرامها

وقد أودعت اليونان وثائق إبرامها في ١١ شباط (فبراير) ١٩٢٤ وتركيا في ٣١ آذار (مارس) ١٩٢٤ والإمبراطورية البريطانية وإيطاليا واليابان في ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٤ وهكذا صارت نافذة في ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٤ .

ميثاق المضائق :

وفي اليوم نفسه ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ وقع ميثاق المضائق وقد جاء في مقدمته أن الدول الموقعة رغبة منها في ضمان حرية المرور والملاحة بين البحر المتوسط والبحر الأسود لجميع الشعوب وفقاً للبداً المذكور في المادة الثالثة والعشرين من معاهدة الصلح ، واعتبارها أن المحافظة على تلك الحرية ضرورية للسلام العام والتجارة العالمية ، فقد وقعت ميثاق المضائق .

وقد جاء في المادة الأولى أن الدول تعلن وتعترف بمبدأ حرية المرور

الملاحة بالبحر والجو في مضيق الدردنيل وبحر مرمره والبسفور والتي يطلق عليها المضائق . ونظمت المادة الثانية قواعد مرور وملاحة السفن والطائرات التجارية والبواخر والطائرات الحربية في السلم والحرب .

وتناولت المواد (٣ - ٩) المناطق التي تجرد من السلاح وهي المحيطة بالمضائق وقد سمح للقسطنطينية بالاحتفاظ بأثنى عشر ألف جندي وبقدر للصناعة وقاعدة بحرية . وتناولت المواد (١٠ - ١٦) تأليف لجنة دولية في القسطنطينية تسمى لجنة المضائق ويرأسها مندوب تركيا وستكون مهمتها الاشراف على تطبيق هذا الميثاق . وتعهدت الدول في المادة الثامنة عشرة على مساعدة تركيا إذا تعرضت للخطر في منطقة المضائق .

بروتوكول معاهدة القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية مع الأراضى التركية المحتلة :

اتفق ممثلو بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا على أنه حالما يجبر مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية حكوماتهم عن إبرام المجلس الوطنى الكبير لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة في الجلاء عن الأراضى التركية المحتلة ، وهذا الجلاء يشمل انسحاب الوحدات البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية في مضيق الدردنيل وبحر مرمره والبسفور ، على أن يتم الانسحاب خلال ستة أسابيع . وستعاد الأموال التركية المنقولة وغير المنقولة إلى الحكومة التركية وتنتهى أعمال المصادرة والسخرة ، وستقدم سلطات الاحتلال إلى الحكومة التركية قائمه كاملة عن المواد التى تعود للحكومة المذكورة . وستدفع تلك السلطات الديون المترتبة عليها قبل المتعدين حسب شروط التعهدات وستعاد إلى تركيا البواخر الحربية ويضمنها « ياوز سلطان سليم والأسلحة والأعتدة والمواد الأخرى من ممتلكات الامبراطورية العثمانية التى استولت

عليها الدول المتحالفة وفقاً لهدنة موندروس المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ وذلك خلال ستة أسابيع . وسبق شروط هدنة مودانيا المؤرخة في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ نافذة خلال ستة الأسابيع المذكورة . واتفقت الحكومتان التركية والبريطانية على أنه إلى حين نفاذ المعاهدة لن تتخذ أي عمل قد يغير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود بين تركيا والعراق ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهي الجلاء وأن فترة تسعة الأشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات .

الفصل الثالث

الامتيازات الأجنبية^(١)

تعتبر معاهدة سنة ١٥٣٥ المعقودة بين فرنسا وتركيا في عهد فرانسوا الأول وسليمان القانوني أساس جميع الامتيازات الأجنبية في تركيا . وتتألف تلك المعاهدة من ست عشرة مادة ، وتناول قضايا حرية التجارة ومرور السفن والرق والقرصنة وحماية الممتلكات وضمان الحياة الخ . . .

وقد منح سليمان القانوني الامتيازات لأنه كان حليفاً لفرانسوا ضد شارل الخامس الإمبراطور المقدس ولم يكن بسبب ضعفه ، وقد قصد بها حصول تركيا على أسواق لبضائعها في فرنسا . وبموجب الامتيازات صار للفرنسيين التمتع بحرية التجارة والملاحة التامة في جميع الموانئ التركية على أن يدفعوا رسماً قدره ٥٪ من تجارتهم ، ولا يسمح لسفينة أجنبية بالملاحة في المياه التركية إلا إذا رفعت العلم الفرنسي ، ويكون الرعايا الفرنسيون تحت قضاء قناصلهم في الأمور المدنية والجنائية ويضمن الموظفون الأتراك تنفيذ أحكام المحاكم اقتصالية ، وللفرنسيين المقيمين في تركيا امتيازات خاصة فيما يتعلق بنقل الممتلكات حسب وصية أو بدون وصية ، وللفرنسيين الحرية الدينية التامة وحماية الأراضي المقدسة وبذلك مارسوا نوعاً من الحماية على رعايا السلطان المسيحيين .

وقد جددت هذه الامتيازات ووسعت في بعض الأمور المهمة بعد ذلك مرات عديدة ولكنها كانت تطلق خلال حياة السلطان فقط . وفي ٢٨ أيار

(١) عن نظام الامتيازات الأجنبية في تركيا انظر Nasim S. usa, The Capitulatory Regime of Turkey (Baltimore, 1933) .

(مايو) ١٧٤٠ منحت امتيازات خاصة بالتجار الفرنسيين وأصبحت دائمة وأعطى السفير الفرنسي أقدمية على باقي السفراء، ومنحت حقوق خاصة للربان اللاتين في الأراضي المقدسة وللحجاج الفرنسيين وللكاثوليك عامة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. ولكن الربان اللاتين أمهلوا واجباتهم كسدنة للأراضي المقدسة وحل محلهم اليونان بموافقة الفرنسيين الذين فقدوا الاهتمام بالموضوع.

وعلى مر الزمان تطورت وتوسعت الامتيازات الأجنبية في تركيا بموجب المعاهدات والاتفاقيات والعرف حتى شملت معظم الدول الغربية، فقد نالت إنكلترا الامتيازات في ١٥٨٣ وهولندا في ١٦١٣ والنمسا في ١٧١٨ وروسيا في ١٧٨٤. وفي خلال القرن الثامن عشر نالتها كل دول أوروبا تقريباً، ونالتها الولايات المتحدة وبلجيكا واليونان خلال القرن التاسع عشر.

ويمكن تلخيص الامتيازات بالأنواع الثلاثة التالية : شخصية واقتصادية وقضائية :

فمن الامتيازات الشخصية منحت حرية العبادة في جميع أنواع الامتيازات ، وقد ذكرت المادة السادسة من معاهدة ١٥٣٥ حق الرعايا الفرنسيين ووكلائهم وخدمهم في ممارسة شعائر دينهم ، كما نصت المادة الأولى من المعاهدة المذكورة على حرية التجارة والإقامة .

ومن الامتيازات الاقتصادية استثناء الفرنسيين من الضرائب المباشرة ومن الضرائب الجمركية ومن إشراف النظام المالي العثماني على الأجانب .

ويمكن دراسة الامتيازات القضائية تحت نوعين :

الأول : القضاء الذي يتناول القضايا المتعلقة بالأجانب وخدمهم سواء كانوا من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة .

الثانى : القضاء الذى يتناول القضايا المخلطة أى القضايا التى بين الأجانب والرعايا العثمانيين . فن النوع الأول : المحاكم القنصلية ، وقد كان لجميع القنصليات فى الامبراطورية العثمانية محاكمها القنصلية التى تنظر فى القضايا المدنية والجنائية التى بين رعاياها ، وكان للمحاكم القنصلية حق القضاء أيضاً فى قضايا الاملاك التى لرعاياها علاقة بها . وقد توسع القضاء القنصرى فشمّل القضايا المدنية التى بين الأجانب فى مختلف الجنسيات ، ولكن كان لهم حق الرجوع إلى القضاء العثمانى . فإذا نظرت المحكمة القنصلية فى قضية تخص أجنبى من مختلف الجنسيات ، فإن محكمة المتهم هى التى تفصل فى القضية وأما فى القضايا الجنائية الخاصة برعايا دولة واحدة فإن محكمة تلك الدولة وحدها تفصل فى تلك القضايا . ولكن لا يحق للمحكمة القنصلية أن تفصل فى القضايا المدنية أو الجنائية التى بين الأجانب والرعايا العثمانيين .

ومن النوع الثانى أى القضاء الذى يتناول القضايا المختلطة :

(١) المحاكم التجارية المختلطة .

(٢) المحاكم العثمانية المدنية والدينية ، وهذه المحاكم تفصل فى القضايا التى تعالج المقارات العائدة للأجانب .

(٣) المحاكم العثمانية الجنائية ، وهذه مؤلفة من قضاة عثمانيين وتنظر فى الأعمال الجنائية التى يقترفها الأجانب ضد الأتراك وفى الأعمال التى يقترفها الأتراك ضد الأجانب . وفى كل حالة تجرى المحاكمة بحضور مندوب القنصلية الذى يعتبر إمضاءه ضرورياً لجعل الحكم نافذاً .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى أرسلت الحكومة العثمانية مذكرة إلى السفارات الأجنبية فى القسطنطينية يوم ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ تخبرها بإلغاء الامتيازات تقول فيها أن هذه الامتيازات التى وجدت من جهة تعارض كل المعارضة للقواعد القضائية المعروفة فى القرن العشرين ولبدأ

السيادة القومية ، ومن جهة أخرى تقف حجر عثرة في طريق تقدم وتطور الامبراطورية العثمانية وقد سببت بعض سوء التفاهم في علاقاتها مع الدول الأجنبية وبذلك تؤلف عرقلة لحصولها على الدرجة المطلوبة من الصفاء والإخلاص في تلك العلاقات .

وفي اليوم الثاني أرسلت مذكرة إلى الولايات المتحدة عن إلغاء الامتيازات ابتداء من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤ ذكرت فيها أن الامبراطورية العثمانية ، حررت نفسها مما كان يعتبر حجر عثرة لا تحتمل في طريق كل تقدم للامبراطورية .

ولما انتصر الحلفاء على تركيا أعيد فرض الامتيازات الأجنبية في معاهدة سيفر المؤرخة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ في مصلحة الدول الحليفة التي كانت تتمتع بصورة مباشرة وغير مباشرة بتلك الامتيازات قبل أول آب (أغسطس) ١٩١٤ ، بل يجب توسيعها بحيث تشمل الدول الحليفة التي لم تكن تتمتع بها في ذلك التاريخ .

ومن المعلوم أن معاهدة سيفر لم تبرمها الامبراطورية العثمانية ولا الدول الحليفة بل استبدلت بمعاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ وفيها نصت المادة الثامنة والعشرون على أن كل فريق من الفرقاء المتعاقدين بقدر ما يخصه يوافق على الإلغاء التام للامتيازات الأجنبية في تركيا من جميع الوجوه .

وفي اليوم نفسه الذي تم فيه توقيع معاهدة لوزان قدم الوفد التركي تصريحاً خاصاً بإدارة العدالة في تركيا وفيه ذكر الوفد أن حكومة المجلس الوطني الكبير التركية في وضع يسمح لها بأن تضمن للأجانب أمام المحاكم التركية كل الضمانات المطلوبة في النظام القضائي الصالح وأنها مستعدة للسماح بإجراء

تحقيق ودراسة الاصلاحات التي توصى بها المدينة الحديثة . ولذلك يصرح الوفد التركي بما يلي :

(١) تقترح الحكومة التركية أن تستخدم كموظفين لمدة معقولة لا تقل عن خمس سنوات عدداً من المستشارين القانونيين الأوربيين تلتخبهم من قائمة تعدها محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي وتضم فقهاء القانون من قوميات لم تشارك في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

(٢) هؤلاء المستشارون القانونيون سيخدمون تحت إدارة وزير العدل وبعضهم سيقم في القسطنطينية وبعضهم الآخر في أزمير ، وسيشتركون في أعمال اللجان التشريعية وسيراقبون أعمال المحاكم التركية المدنية والتجارية والجزائية دون تدخل في أعمال القضاة ، وسيقدمون لوزير العدل التقارير الضرورية ، وسيخولون تسلم الظلمات التي تنجم عن إدارة القضاء في الأمور المدنية والتجارية والجزائية وتنفيذ الأحكام وأساليب تطبيق القانون وذلك للفت نظر وزير العدل لكي يضمن تطبيق القوانين التركية تطبيقاً دقيقاً .

وكذلك سيخولون تسلم الظلمات الناتجة عن تفتيش المساكن والتحقيقات والاعتقالات وكذلك يخبر المستشار القانوني عن هذه التدابير حالاً بعد تنفيذها في المناطق القضائية للقسطنطينية وأزمير من قبل المندوب المحلي لوزير العدل ، وسيخول هذا الموظف في حالات كهذه أن يرسل المستشار القانوني بصورة مباشرة .

(٣) في حالات المخالفات البسيطة تصدر الأوامر دائماً بإطلاق سراح المنهم بكفالة إلا إذا كان ذلك يسبب خطراً للأمن العام أو أن إطلاق السراح الموقت يعتبر خطراً على تحقيق القضية .

(٤) الأمور المدنية أو التجارية يسمح بإحالتها إلى التحكيم وكذلك المواد المذكورة في الاتفاقيات الدولية عن التحكيم . وتنفذ أحكام التحكيم التي تصدر بعد أن يوقع عليها رئيس محكمة البداية ولا يجوز لهذا الرئيس أن يرفض التوقيع إلا إذا كان القرار مخالفاً للنظام العام .

(٥) سيبقى هذا التصريح نافذاً لمدة خمس سنوات .

• • •

هذا في تركيا وأما في البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية فلها في مصر مثلاً تاريخ خاص بها وأما البلاد التي وضعت تحت الانتداب مثل العراق وفلسطين اللذين وضعا تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان اللذين وضعا تحت الانتداب الفرنسي ، فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية فيها ما دام الانتداب نافذاً . وقد جاء في صك الانتداب على فلسطين ، أن الامتيازات والحصانات التي تمتع بها الأجانب بما في ذلك منافع القضاء القنصلي والحماية القنصلية بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف في الإمبراطورية العثمانية لن تطبق في فلسطين ، (المادة الثامنة) وجاء أيضاً ، أن الدولة المنتدبة ستكون مسئولة عن إقامة نظام قضائي في فلسطين يؤمن للأجانب وللواطنين ضمانات تامة لحقوقهم ، (المادة التاسعة) .

وجاء في لائحة الانتداب البريطاني على العراق ما يلي :

« يلغى بتاتاً في العراق إعفاء الأجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاماً أو عرفاً في السلطنة العثمانية . (المادة الخامسة) » وجاء أيضاً ، على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن : (١) مصالح الأجانب (٢) القانون (٣) وعلى قدر ما يلزم الاختصاص الشرعي المرعى الآن في العراق فيما يتعلق بالأمور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل نظام الأوقاف والأمور

الشخصية ، وخصوصاً توافق الدولة المنتدبة على أن الإشراف على الأوقاف وإدارتها يجران طبقاً للشريعة الدينية وإرادة الواقفين ، (المادة السادسة) .

ولما رفض العراقيون الانتداب استبدل بمعاهدة ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ وقد جاء في المادة التاسعة من تلك المعاهدة تعهد ملك العراق قبول وتنفيذ خطة خاصة بالأمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي تمتعوا بها بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف ، وتوضع هذه الخطة في اتفاقية خاصة وتبلغ إلى مجلس عصبة الأمم .

ولما طالب العراقيون بإلغاء الامتيازات كتبت دار المندوب السامي إلى ملك العراق تقول أن الامتيازات التي ألغتها معاهدة لوزان ألغيت في المناطق التي بقيت تحت سيادة تركيا ، وزعمت أن أكرتية الدول الموقعة على معاهدة لوزان اعترضت اعتراضاً شديداً على إلغاء الامتيازات الأجنبية وإنما رضيت بإلغائها لأنها لم تجد وسيلة أخرى للتخلص من المشاكل الناجمة عن حالة الحرب مع تركيا ، وأن تلك الدول كانت تفضل عرض رعاياها إلى مغدورية دائمة على الحرب مع تركيا . وادعت بأن إلغاء الامتيازات سبب امتناع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب عن استغلالها في تركيا ، ولذلك فإنه من المتوقع أن لا يستغل رأس المال الأجنبي في العراق إذا لم يكن هناك من الأحكام ما يقنع الأمم الأجنبية من أن الدعاوى التي فيها مساس بالمصالح الأجنبية وبالأجانب تحسم على وجه العدل . ولذلك فإنه من مصلحة العراق والأجانب على السواء أن تدرج في المعاهدة بعض الأحكام المطلقة .

وأضافت دار المندوب السامي بأن عصبة الأمم لا ترضى أي ترتيب بين الحكومة البريطانية والعراق إن لم يكن فيه أحكام صريحة تؤمن هذه الغاية . وعلى العراق مدة تنفيذ المعاهدة أن يبرهن على أن محاكمه وأصوله القانونية بما يدعو إلى ثقة الأمم الأجنبية وأن المحاكم والأحكام نزيهة . وقد أعطت الحكومة

البريطانية تأكيدات سرية على أنها تعاضد العراق في الحصول على تعديل المادة التاسعة والاتفاقية العدلية . وختمت دار المندوب السامي كتابها بضررها مثل اليابان التي ألغيت فيها الامتيازات بعد الحراب اليابانية الروسية حين اقتنعت بأن المحاكم اليابانية يعتمد عليها ، ومن جهة ثانية بقيت الامتيازات في إيران والصين لعدم اقتناع الدول الأجنبية بصلاحيه محاكمها .

وقد عقدت الاتفاقية العدلية في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٤ طبقاً للمادة التاسعة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ . وقد جاء في المادة الأولى أنه يقصد بالأجانب رعايا الدول الأوروبية والأمريكية التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات في تركيا سابقاً والتي لم تقنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق خاص قبل تاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ (أى قبل توقيع معاهدة لوزان) والدول الآسيوية التي لها الآن ممثل دائم في مجلس عصبة الأمم (أى اليابان) ، وتشمل الأشخاص الحكمة القائمة بموجب قوانين تلك البلاد والهيئات والمؤسسات الدينية أو الخيرية المؤلفة من أشخاص كلهم أو أكثرهم من رعايا الدول المذكورة .

وجاء في المادة الثانية من الاتفاقية تعهد ملك العراق بأن يستخدم في المحاكم اختصاصيين حقوقيين من البريطانيين وأن يمنح لهم سلطة قضائية وفقاً لأحكام القوانين العراقية ، وأن تبقى الأصول المتبعة الآن في المحاكم في تحقيق الجرائم والمحاكمات وغير ذلك من الأمور التي تمس الأجانب مرعية . قنضى قانون يوضع لهذه الغاية ويشتمل على ما يلي :

(١) أن الأجانب المتهمين بجريمة « من غير المخالفات » من الجرائم التي هي ضمن اختصاص حاكم (أى قاضٍ) واحد لهم أن يطلبوا أن يتولى محاكمتهم حاكم بريطاني .

(٢) إن الأجانب المتهمين بجريمة مما ليس من اختصاص حاكم واحد لهم أن يطلبوا أن يباشروا التحقيقات الابتدائية وأن يصدر أمر توقيفهم وإخلاء سبيلهم بالكفالة وإحالتهم على المحاكمة حاكم بريطاني .

(٣) إن الأجانب المحالين على المحاكمة لهم أن يطلبوا أن تتولى محاكمتهم محكمة فيها حاكم بريطاني واحد على الأقل وهو يرأس المحكمة .

(٤) إن الأجانب الذين هم خصوم في الدعاوى المدنية التي تتجاوز قيمتها ستة وخمسين جنيهاً لهم أن يطلبوا أن تصدر القرارات القطعية البدائية والاستئنافية والتمييزية من حاكم مؤلفة بكيفية تجعل حاكماً بريطانياً واحداً في المحكمة المؤلفة من ثلاثة حكام فأقل وحاكين من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من أربعة أو خمسة حكام وثلاثة حكام في المحكمة المؤلفة من أكثر من خمسة حكام ويرأس الحكام البريطانيون تلك المحاكم .

(٥) للأجانب أن يطلبوا في الدعاوى الجزائية أن تنظر استئنافهم أو تمييزهم محكمة مؤلفة على الوجه المبين في الفقرة والسابقة وإذا كان الخصوم جميعهم من الأجانب فلهم أن يتفقوا على أن ينظر في ذلك حاكم بريطاني واحد .

(٦) إذا كان في قضية خصم أجنبي ليس له على اللغة العربية الوقوف الذي يمكنه من فهم المعاملة فله أن تترجم له جميع المعاملات بالإنكليزية وإذا رأى الرئيس أو الحاكم ذلك الطلب محققاً فعليه أن يأمر بذلك .

ويبدو بوضوح سيطرة البريطانيين في هذه الاتفاقية وكأنما حلوا محل الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية وصار الآخرون بها أن تسمى الامتيازات البريطانية . وبعد مضي سنوات قليلة طلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات فكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى عصبة الأمم في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٢٩ تطلب موافقتها

على استبدال الاتفاقية العدلية بنظام موحد يسرى على العراقيين والأجانب على السواء . وقد اشترط مجلس عصبة الأمم في جلسته المنعقدة في ٩ آذار (١ مارس) ١٩٣٩ لموافقته أن تبلغ الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية برغبتها في التنازل عنها ، فسعت بريطانيا لتحقيق ذلك ونجحت في مسعاها . ثم تم وضع الاتفاقية العدلية الجديدة في ٤ آذار (١ مارس) ١٩٣٩ أى بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ .

وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية العدلية الجديدة أن النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية (المؤرخة في ٢٥ آذار ١٩٢٤) يلغى فوراً ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والأجانب على حد سواء . وجاء في المادة الثانية أنه لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية وفي محاكم العراق ينتخبهم ملك العراق بموافقة بريطانيا على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق . وقد تعهد ملك العراق باستخدام تسعة خبراء قانونيين بريطانيين بعقود مدتها عشر سنوات على أن تشغل الوظائف التالية بموظفين من الخبراء القانونيين :

(١) مستشار قضائي بريطاني .

(٢) رئيس بريطاني لمحكمة الاستئناف والتمييز .

(٣) رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في بغداد والبصرة والموصل وفي الأماكن الأخرى التي قد يتفق عليها فيما بعد .

واتفق على أن تبقى هذه الاتفاقية العدلية الجديدة نافذة إلى حين دخول العراق عصبة الأمم (٣ تشرين الاول - أكتوبر - ١٩٣٢) .

الفصل الرابع

الديون العثمانية العامة

كانت الدولة العثمانية قد عقدت قروضا أجنبية في أوقات مختلفة ، فلما حلت سنة ١٨٧٥ كان الوضع المالى خطيراً جداً اضطر الدولة على تأجيل دفع فوائد القروض الأجنبية كاملة . وقد أذيع أنه سيدفع نصف الفوائد فقط ويصدر بالباقي شهادات ذات فوائد ٥٪ وتستحق بعد خمس سنوات .

وفي سنة ١٨٨١ جرت مفاوضات بين الدائنين حملة السندات في القسطنطينية والحكومة العثمانية لدفع الديون الأخرى . فصدر في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١ المرسوم المعروف باسم «مرسوم محرم» وفيه خفضت الديون من ٨٠١,٨٠٥,٢٥٢ جنيتها إلى ١٠٦,٤٣٧,٢٣٤ جنيهه واتفق على أن يكون الحد الأدنى للفائض ١٪ ولكن يزداد عند تحسن الأحوال . وأقيم مجلس دولي يعرف بـ «مجلس إدارة الديون العثمانية العامة» يمثل الدائنين وتسيطر عليه بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا والمجر ، وهو مخول أن يجمع ويسيطر على خمسة إيرادات رئيسية منها المشروبات الروحية والطوابع والحرير والملح . وكان هذا المجلس يعتبر هيئة خاصة لا تتعارض أعماله وامتيازاته مع السيادة التركية ، وكانت علاقاته مع الحكومة التركية خلال الفترة ١٨٨١ - ١٩١٤ طيبة . وكان هذا الترتيب مفيداً للدائنين ولتركيها على السواء .

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى انقطعت تركيا عن دفع الديون إلى أن وقعت معاهدة سيفر (١٩٢٠) وقد قلصت هذه المعاهدة ذلك المجلس

تمهيداً لحلها وإقامة لجنة مالية تمثل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية وأعطيت صلاحيات واسعة النطاق . وقد تنازل الحلفاء عن مطالبة تركيا بالتعويضات بشرط أن تناول صلاحيات اللجنة المالية ما يلي : تعرض ميزانية الدولة التركية سنوياً من قبل وزير المالية قبل عرضها على البرلمان بالشكل الذي تقرر اللجنة . وتشرف اللجنة على تنفيذ الميزانية وعلى القوانين والأنظمة المالية عن طريق دائرة التفتيش المالي التركية وتكون هذه الدائرة خاضعة للجنة المالية ويعين موظفوها بموافقة اللجنة ويكون للجنة القول الفصل في شؤون العملة ولا تعقد الحكومة التركية قرصاً داخلياً أو خارجياً ولا تمنح أى امتياز جديد سواء أكان لمواطن تركى أو غيره إلا بموافقتها . وتنقل الحكومة إلى اللجنة جميع حقوقها في مواد « مرسوم محرم » (١٨٨١) والمرسيم التالية له .

أما مجلس الديون العامة فيفصل منه أعضاء الدول التي كانت عدوة للحلفاء (أى ألمانيا - والنمسا - والمجر) ويستمر على أعماله . ولكن اللجنة تستعمل ذلك المجلس لجمع الإيرادات العثمانية الأخرى غير المذكورة في « مرسوم محرم » . فقد كان من المقرر وضع الجمارك تحت إدارة مدير عام تعيينه اللجنة ويجوز لها عزله ويكون مسؤولاً أمامها . وكان من المقرر أيضاً أن تبت الحكومات الثلاث الممثلة في اللجنة المالية بالأكثرية وبعد استشارة حملة السندات ما إذا سيحتفظ بمجلس الديون العامة أو تحل محله اللجنة المالية بعد انتهاء مدته .

وقد دفعت بعض المبالغ الصغيرة من الديون سنة ١٩٢٠ واستمر بدفع الديون حتى سنة ١٩٢٢ . غير أن حكومة أنقرة ضمت إيرادات مجلس الديون العامة إلى الميزانية التركية ولم تعترف بمعاهدة سيفر التي لم يبرمها الفرقاء المتعاقدون .

وقد تناول القسم الثانى من معاهدة لوزان (٢٤ تموز - يوليو - ١٩٢٣)

(٣٢ - مؤتمر لوزان)

الأمور المالية ومنها الدين العثماني العام وقد ألحق بهذا القسم جدول يحدد الديون كما كانت في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ ويشرح نوع القرض وتاريخه وسعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق وبنك الإصدار وقد عقدت هذه القروض خلال الفترة (١٨٧٠ — ١٩١٤) ويتراوح تاريخ استحقاقها بين سنة ١٩١٥ وسنة ٢٠١٠، ويتراوح سعر الفائدة بين ٤٪ و ٨٪ ومن بنوك الإصدار البنك الشاهاني العثماني والبنك الألماني والبنك الفرنسي والبنك الوطني التركي . وقد عقدت بعض القروض باسم سكة حديد بغداد وسكة حديد الحديدة — صنعاء ومشروع رى قونية وأحواض السفن ودور الصناعة والمنشآت البحرية والتجهيزات العسكرية والتبوع والجمارك الخ . . .

وقد اتفق في معاهدة لوزان على تقسيم الديون العثمانية العامة بين تركيا والدول التي نالت بعض الأراضي العثمانية بعد حرب البلقان (١٩١٢ — ١٩١٣) (البانيا واليونان وبلغاريا ويوغوسلافيا) والدول التي نالت بعض الجزر (إيطاليا واليونان) والدولة التي نالت جزءاً من تراقيا (اليونان) والدول التي أوجدت حديثاً في آسيا (الحجاز والعراق وفلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان) وتحمل كل هذه الدول نصيبها من المبالغ السنوية التي تصرف في خدمة مجلس الديون العثمانية ابتداء من تاريخ نفاذ المعاهدات التي بموجبها فصلت تلك الأراضي وفي حالة الدول العربية ابتداء من أول آذار (مارس) ١٩٢٠ . ولن نكون تركيا بعد تلك التواريخ مسؤولة عن أسهم الديون التي نقلت إلى الدول المذكورة (المادة السادسة والأربعون) .

وسيقوم مجلس الديون العثمانية العامة خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ معاهدة لوزان بتعيين المبالغ السنوية التي تدفعها الدول المدينة وسيخبرها المجلس بذلك . وسيسمح للدول المدينة بإرسال الوفود إلى القسطنطينية للتحقق من الحسابات والتقديرات ، وإذا حدثت نزاعات في هذا الموضوع فستحال بعد مدة لا تتجاوز الشهر من تبليغ المجلس للدول المدينة إلى حكم يعينه

مجلس عصبة الأمم وسيعطى هذا الحكم حكمه في خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وستكون قراراته نهائية (المادة السابعة والأربعون) .

وستكون الدول المدينة (عدا تركيا) ملزمة خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ المعاهدة بإعطاء مجلس الدين العثماني العام ضماناً كافية لدفع ما عليها ، وإذا لم تعط ضماناً كهذه خلال ثلاثة أشهر أو في حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانة المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على المعاهدة بالالتجاء إلى مجلس عصبة الأمم ، ويخول المجلس بإيداع جميع الإيرادات كما حددت إلى منظمات مالية دولية موجودة في البلدان المدينة (عدا تركيا) وسيكون قرار مجلس العصبة نهائياً (المادة الثامنة والأربعون) .

وستؤلف لجنة تجتمع في باريس لتبت في طريقة تنفيذ توزيع رأس المال الاسمي للديون العثمانية العامة وستضم هذه اللجنة ممثلاً عن الحكومة التركية وممثلاً عن مجلس الديون العثمانية العامة وممثلاً عن الدائنين وممثلاً عن كل دولة مدينة (المادة التاسعة والأربعون) .

وس يتم توزيع الديون بالطريقة التالية :

(١) توزع الديون السابقة لتاريخ ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢ بين الإمبراطورية العثمانية كما كانت بعد الحروب البلقانية ١٩١٢ - ١٩١٣ وبين الدول البلقانية التي نالت بعض الأراضى العثمانية والدول التي نالت بعض الجزر .

(٢) وستوزع بقية الديون التي بقيت في عهدة الإمبراطورية العثمانية بعد التوزيع الأول والقروض التي عقدت بين ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢ وأول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ بين تركيا والدول العربية والدول التي نالت جزءاً من تراقيا (أى اليونان) .

وسيجرى توزيع كل قرض حسب مقداره حين تنفيذ هذه المعاهدة
(المادة الخمسون).

وسيعين مقدار حصة كل دولة مدينة بنتيجة التوزيع الذى ذكر فى المادة
الخمسین كما یلى :

(١) فيما يخص التوزيع المذكور فى القسم الاول من المادة الخمسین ، تعین
حصة الجزر والأراضى المذكورة وستكون نسبة مقدار هذه الحصة إلى
مجموع مبلغ الديون الموزعة وفق القسم الاول من المادة الخمسین كنسبة معدل
مجموع إيرادات الجزر والأراضى المذكورة إلى معدل مجموع إيرادات الدولة
العثمانية فى السنتين الماليتين ١٩١٠ — ١٩١١ و ١٩١١ — ١٩١٢ بما فى ذلك
الضرائب الجمركية الإضافية التى أوجدت سنة ١٩٠٧ .

بعد تعین مقدار الدين يوزع بين الدول التى نالت الجزر والأراضى
وستكون نسبة دين كل دولة كنسبة معدل مجموع إيراد الأراضى التى نالتها
فى السنتين الماليتين ١٩١٠ — ١٩١١ و ١٩١١ — ١٩١٢ إلى معدل مجموع
إيراد الأراضى والجزر المذكورة جميعها . وفى حساب الإيرادات المشار إليها
فى هذه الفقرة تستثنى إيرادات الجمارك .

(٢) فيما يخص التوزيع المذكور فى القسم الثانى من المادة الخمسین يكون
مقدار حصة كل دولة مدينة من مجموع الدين هذا بنسبة معدل مجموع إيراد
الأراضى التى فصلت (بما فى ذلك إيرادات الجمارك الإضافية التى أوجدت
سنة ١٩٠٧) خلال السنتين الماليتين ١٩١٠ — ١٩١١ و ١٩١٢ إلى معدل
مجموع إيرادات الإمبراطورية العثمانية (المادة الواحدة والخمسون) .

وقد استثنى ممثلو ألمانيا والنمسا وهنغاريا من مجلس الدين العثمانى العام
(المادة السادسة والخمسون) .

هذا وقد قدر بعدئذ مجموع الدين العام بمبلغ ١٤١,٦٦٦,٢٩٩ جنياً
وكانت حصة تركيا ٨٤,٥٩٧,٤٠٥ جنياً .

وقد قامت سلطات الانتداب في سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن
بدفع حصص هذه الدول من الديون العثمانية العامة بأقساط سنوية وقد انتهى
دفعها في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٣

وأما حصة العراق فكانت ٦,٧٧٧,١٤٢ جنية أضيف إليها الفوائد
وفوائد الأقساط التي تأخر دفعها فبلغ مجموعها ٧,٢٦٥,٠٧٠ و ١٠٠ جنية . وكان
صحيح نشأت وزير المالية في الوزارة السعدونية الثانية (١٩٢٥ - ١٩٢٦)
قد سافر إلى إنكلترا مع المستشار البريطاني لوزارته لحل المشاكل المالية
وهناك تحقق من إمكان شراء أسهم الديون بثمن بخس لعدم سحبها من الأسواق
بناء على امتناع تركيا عن تسديد أقساطها السنوية . ولما عاد المستشار قدم
إلى وزير المالية مذكرة سرية في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦ أوضح
فيها عزم حكومة فلسطين شراء قسم من أسهم ديونها وطلب إليه أن يفاوض
مجلس الوزراء لشراء أسهم ديون العراق وبالرغم من إلحاح المستشار رفض
الوزير تحمل المسؤولية . ثم جاءت الوزارة العسكرية الثانية وفيها ياسين
الهاشمي وزير للمالية (١٩٢٦ - ١٩٢٧) فقدم إليه المستشار البريطاني
المذكور مذكرة سرية في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦ مع نسخة من
مذكرته المؤرخة في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦ ، فوافق ياسين
الهاشمي على تحمل المسؤولية ورغب أن يعرف مجموع كلفة شراء أسهم ديون
العراق ، فكتب المستشار إلى دار المندوب السامي البريطاني في العراق طالباً
توسطها في الاستفسار من وزارة المستعمرات البريطانية فكان الجواب
أن الكلفة تقدر بنحو ٩٧٠.٠٠٠ جنية فوافق الوزير على الشراء في
٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧ ، وكتب المستشار إلى دار المندوب السامي
بأن تبرق إلى وزارة المستعمرات لتشتري الأسهم حالا .

ثم استقالت الوزارة العسكرية وجاءت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٩٢٧) وتقدمت إلى مجلس النواب طالبة التشريع الضروري الذي فرضه الدستور العراقي الذي منع صرف أى مبلغ من خزانة الدولة إلا بتشريع خاص واعتبر النواب العمل الذي قام به ياسين الهاشمي مخالفة قانونية واعترف الوزير المذكور بعمله ودافع بأنه لم يكن فى مقدوره إطلاع أى أحد على تلك القضية خشية حصول مضاربات فى أسواق لندن وطلب أن يحال كتمهم إلى التحقيق النيابي وتألقت لجنة نيابية للتحقيق فى الأمر ، وقد اقتنعت اللجنة بحسن نية الوزير المتهم وبناء على نجاح القضية قررت عدم إتهام الوزير المسؤول .

وفى ٢٩ آذار (مارس) ١٩٣٠ صدر مرسوم بتحويل وزير المالية قبول شراء أسهم الديون العثمانية مع كوبوناتها المستحقة قبل أول آذار (١٩٢٨) وتسليمها إلى مجلس الديون العثمانية تسوية لحصة العراق . وقد دفع مبلغ ١,٢٨٨,٠٠٠ جنيه . أما المبالغ الباقية من الديون وقدرها ٢٨٣,٠٠٠ جنيه فقد سددت بسبعة أقساط سنوية ، دفعت ثلاثة أقساط منها سنة ١٩٣٠ وسدد الأقساط الأربعة الباقية بعد ذلك .

افصل الخامس

مشكلة الموصل^(١)

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لاندحار وإنحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا . وقد نشر الأتراك ميثاقهم الوطني الذي وافق عليه مجلس النواب العثماني في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ ، ثم أخذ المجلس الوطني الكبير في أنقرة على عاتقه تنفيذ ذلك الميثاق . وكان الوطنيون يرون فيه أقصى التضحيات وأدنى المطالب . وفي هذا الميثاق اعتبر الأتراك ولاية الموصل من الاجزاء التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة وأنها جزء لا يتجزأ من الدولة التركية الحديثة . وتؤلف ولاية الموصل هذه ربع العراق في المساحة والسكان ، وتتألف من أربعة ألوية (مديريات) هي لواء الموصل ، ولواء أربيل ، ولواء كركوك ، ولواء السليمانية .

وفي معاهدة سيفر المؤرخة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تنازلت الدولة العثمانية عن العراق بما فيه ولاية الموصل ، ثم عادت تركيا السكالية فرفضت معاهدة سيفر ، ثم عقد مؤتمر لوران لعقد الصلح مع تركيا الجديدة وفي هذا المؤتمر تناول الوفدان التركي والبريطاني (وكانت بريطانيا منتدبة على العراق) وجهات النظر حول مشكلة الموصل وأورد الطرفان حججاً عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية لتبرير انضمام الموصل إلى تركيا أو فصلها عنها ، وبعد مباحثات ومجادلات اتفق الطرفان على استئناء مشكلة الموصل من تسوية الصلح وتأجيلها لمدة سنة واحدة

(١) عن مشكلة الموصل أظركتابي **مشكلة الموصل** (بغداد ١٩٥٥) ، رسالة الدكتوراه .

وكان من المأمول تسويتها باتفاق خاص مباشر بين بريطانيا وتركيا . وحين تم عقد معاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ اتفق على جعل مدة التأجيل تسعة أشهر اعتباراً من تاريخ جلاء القوات الحليفة عن تركيا (٤ تشرين الاول - أكتوبر - ١٩٢٣) . وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق خلال المدة المذكورة يرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم (المادة الثالثة - الفقرة الثانية - من معاهدة لوزان) .

ولاجل تنفيذ المادة المذكورة عقد مؤتمر القسطنطينية في ١٩ أيار (مايو) ١٩٢٤ وفيه كرر المندوب التركي الحجج التركية العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل وطالب باستفتاء الأهلين لمعرفة رغبات سكان ولاية الموصل . وأثار مندوب بريطانيا قضية جديدة لا علاقة لها بمشكلة الموصل هي قضية الأتوريين الذين فروا من تركيا أثناء الحرب ثم استغاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة في ولاية حكاى التركية تحت الحماية البريطانية وطالب بانضمام قسم من ولاية حكاى هذه إلى العراق ، وقد فشل مؤتمر القسطنطينية لهذا السبب .

إحالة المشكلة إلى عصبة الأمم :

في يوم ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٤ وهو يوم دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ أخبرت الحكومة البريطانية السكرتير العام لعصبة الأمم بتطورات المشكلة وطلبت أن توضع المشكلة في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة التالى . وفي ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٤ حضر ممثل تركيا إلى مجلس العصبة وأكد له ممثل بريطانيا بأنهما متساويان أمام المجلس وأظهر أمله بأن يسوى الأمر بالمصالحة وذكر معارضته لفكرة الاستفتاء واقترح أن يعين المجلس لجنة من أشخاص محايدين وزيهين لتسوية المشكلة بعد دراستها . وأعلن مندوب بريطانيا أن حكومته تعتبر مجلس العصبة حكماً يجب قبول حكمه مقدماً وقال

مثل تركيا إن الحكومة التركية تعترف بصلاحيات المجلس وفق المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأنها لم تتنازل عن ولاية الموصل وأنها ترغب في قبول أى خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية . وفى ٣٠ أيلول (سبتمبر) وافق مندوب تركيا على أن تعرض المشكلة بالصيغة التى بينها مندوب بريطانيا وتفادى تعهد حكومته بقبول توصية المجلس ، وأظهر عدم وجود خلاف بين الحكومتين التركية والبريطانية وأبدى اقتناعه بأن المجلس سينى قراره على رغبات السكان . وقد وافق المجلس على تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء . وفى ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٤ أذيع تكوين اللجنة من الكونت پول تلسكى الجغرافى المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً وأى آف فرسن وزير السويد المفوض فى بخارست وأ . بولس عقيد (قائمقام) متقاعد من الجيش البلجيكى . ويساعدهم عدد من الموظفين والسكرتارين .

خط بروكسل :

تكررت حوادث الحدود بين تركيا والعراق وقدمت تركيا وبريطانيا مذكرات إلى مجلس العصبة . ولما تردى الوضع عقد اجتماع طارئ لمجلس العصبة فى بروكسل عاصمة بلجيكا فى ٢٧ - ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٤ ووافق المجلس على خط حدود يعتبر الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله ووافق الطرفان المتنازعان عليه وهو قريب من خط الحدود الادارية للواء الموصل وهو الفاصل بين تركيا والعراق حين نظر النزاع وصار يعرف بخط بروكسل .

لجنة التحقيق وتقريرها :

اجتمع أعضاء لجنة التحقيق فى جنيف يوم ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٢٤ وانتخبوا فرسن الوزير السويدى فى بخارست رئيساً وقضت بضعة أيام للتعرف على الوثائق التى أعدها سكرتارية عصبة الأمم ودرست محاضر

جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية وارتأت أن من الضروري أن تذهب إلى ولاية الموصل للتحقيق فيها وطلبت معلومات إضافية من الحكومتين المذكورتين . وزارت اللجنة لندن وأنقرة وبغداد . وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مساعداً يرافقه بعض الخبراء (وهم من العراقيين المؤيدين لتركيا) وعينت الحكومة البريطانية جاردين مساعداً ومثل الحكومة العراقية صبيح نشأت أحد الوزراء السابقين وفي بغداد قدم الملك فيصل مذكرة إلى اللجنة تطرق فيها إلى الاتفاق المرتقب مع بريطانيا حول النفط وذكر أن الرأسمال الأجنبي لن يأتي إلى العراق إذا تعرض لأخطار القوضى والغزو وأكد أن الموصل للعراق كالرأس للبدن .

ذهبت اللجنة إلى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥ وهناك اتفق أعضاؤها على تفاصيل زيارتهم لأقسام ولاية الموصل المختلفة وعلى أساليب التحقيق ، وقد تم التحقيق في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الأعضاء الثلاثة فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وسائر طبقات الناس ، ثم قررت اللجنة أن تجرى تحقيقاتها في الأقسام الأخرى من الولاية من قبل لجان فرعية ، وقد بقي الرئيس مع المساعدين في الموصل للتحقيق في ضواحيها وذهبت لجنة فرعية إلى لواء أربيل ولجنة فرعية أخرى إلى لواء كركوك ثم اجتمع أعضاء اللجنة والمساعدان في كركوك وذهبوا إلى لواء السليمانية .

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية بل درست مشاكل الشعب الاقتصادية والقضايا العنصرية والجبلولوجية وجمعت المعلومات عن المواصلات والزراعة . وفي أوائل نيسان (أبريل) ١٩٢٥ سافرت اللجنة إلى جنيف وفي ٢٠ نيسان (أبريل) بدأت كتابة تقريرها .

درست اللجنة حجج الحكومة التركية بضرورة استفتاء السكان وحجج

الحكومة البريطانية باستحالة إجراء الاستفتاء المطلوب . وقد حاولت اللجنة القيام بتجربة استفتاء ولكن التجربة فشلت لأن ثقافة الأكرية من سكان ولاية الموصل كانت بدائية والمجتمع إقطاعياً يصوت الناس فيه كما يصوت رؤساؤهم . ثم درست اللجنة حجج الطرفين الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية وقدمت نتائجها وتوصياتها الخاصة :

١ - الحجج الجغرافية : ذكرت اللجنة وصفاً جغرافياً للولاية ووصفاً لخطى الحدود المقترحين من الحكومتين التركية والبريطانية ولخصت الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التي تربط ولاية الموصل مع الأراضي المجاورة وناقشت قضية الاسم «العراق» وبحث موضوع الطرق والمواصلات ثم ذكرت خلاصتها الجغرافية : فقالت أن مساحة ولاية الموصل تبلغ نحو ٨٧,٨٩٠ كيلو متراً مربعاً وتبلغ نفوسها نحو ٨٠٠,٠٠٠ وأن خط الحدود الذي طالبت به الحكومة البريطانية جيد جداً من الوجهة الطبوغرافية ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود ، وأما الخط التي طالبت به الحكومة التركية فهو جيد في قسمه الغربي وغير جيد في القسم الشرقي وفي داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية . وقالت أن الأراضي المتنازعة تؤلف وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية في أكثر جهاتها وتضاريس أرضها تشبه مدرجا (سهل وتلال وجبال) وهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى كمية أكبر من مياه الأمطار ، وللقسم الشمالي الذي مركزه مدينة الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيدين وماردين وديار بكر وأرقة بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولورستان . وفي رأى اللجنة أن أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير . وأن إحدى مظاهر الوحدة في الولاية هي التقاء جميع الطرق في مدينة الموصل ولا سيما القسم الشمالى . وهذه الوحدة قررت تاريخ الولاية . ولم يكن لهذه المنطقة اسم .

خاص بها إلا مرة واحدة وهو بلاد آشور لأنها كانت ملحقة إداريا إما كليا أو جزئيا بإحدى الولايات المجاورة ديار بكر وبغداد .

٢ — الحجة العنصرية: ذكرت اللجنة وصفا عنصريا للمنطقة وأوردت بعض الأرقام عن السكان والأجناس مع توزيعهم المحلي وبجايهم ثم قالت في الخلاصة أن ولاية الموصل يسكنها أكراد وعرب ومسيحيون وأتراك ويزيديون ويهود مرتين حسب عددهم ويؤلف الأكراد أكتية السكان وهم يختلفون عن العرب والأتراك ويتكلمون لغة آرية . إن أتراك ولاية الموصل من جنس أتراك تركيا وأن اليزيديين ليسو بمسلمين ولهم قرابة بالأكراد وأن أكتية المسيحيين من النساطرة والكلدانين . وقالت اللجنة أنه إذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملا خاسما فيجب إيجاد دولة كردية مستقلة . ويبلغ عدد الأكراد ٥٥٠,٠٠٠ نسمة وهو عدد قليل بالنسبة لنفوس العراق ، ويرتبط الأكراد الساكنون شمالي الزاب الكبير مع أكراد حكاى وماردين فى تركيا ويرتبط الأكراد القاطنون جنوبى الزاب الصغير مع أكراد إيران . ثم قالت اللجنة أنه بسبب اختلاط الأجناس استنتجت أنه فى تحديد الحدود لا يمكن أخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار .

٣ — الحجة التاريخية : استعرضت اللجنة تاريخ المنطقة منذ أقدم العصور ثم قالت فى خلاصتها أن الأتراك لعبوا دورا راجحا وأن العرب والایرانیين والأتراك والمغول لم يكونوا أسیادا لولاية الموصل بصورة مستمرة ولكن الولاية بقيت تحت سیادة السلاطين العثمانيين خلال أربعة القرون الماضية ولكن تلك السیادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لجميع المنطقة . وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد فى تاريخها ولذلك فإن أى خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية .

٤ — الحجة الاقتصادية . حللت اللجنة المعلومات الاقتصادية التى قدمتها

الحكومتان البريطانية والتركية ثم قررت في خلاصتها أنه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة أن أفضل تسوية لولاية الموصل هي إلحاقها بالعراق ومن الخطأ فصل الموصل عن الأراضي المرتبطة بها اقتصادياً وإذا فصلت بعض أقسام الولاية عن العراق فمن الضروري جداً عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد، وإذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لأسباب أخرى غير اقتصادية فإن التسوية المقبولة اقتصادياً هي أن يرسم خط الحدود شمالاً الزاب الصغير

٥ — الحجج العسكرية : ذكرت اللجنة حجج الطرفين ثم قالت في خلاصة بحثها إن الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية خط عسكري ممتاز وأن الخط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريباً ، وقالت إن الخط الذي اقترحته الحكومة التركية ينقسم إلى قسمين : الأول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الإيرانية فالأول يؤلف حداً عسكرياً ممتازاً وقيمة الثاني ضعيفة .

٦ — الحجج السياسية : وقد بحثت اللجنة آراء سكان المنطقة بالتفصيل ثم بحثت القضية الآثورية وبحثت حججاً سياسية أخرى مثل الوعد الثلاثي الذي قطعه البريطانيون للعرب وللملك فيصل ولعصبة الأمم ، وحق الفتح الذي ادعاه البريطانيون ، والسلام الدائم الذي طالب به الأتراك . ثم ذكرت الخلاصة السياسية فقالت إن تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها ، ولكن يحق للعراق أدياً أن تكون له حدود تسمح له بالبقاء السيامي والاقتصادى ، وقالت إن العراق أحرز مقداراً عظيماً من التقدم يعزى في الغالب إلى بريطانيا ومع ذلك فقد ذكرت اللجنة أن وضع العراق الداخلى غير مستقر لأنه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الأكراد والعرب وقد قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب البريطانى بشكل المعاهدة

العراقية البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة، إذا لم يمدد الانتداب فمن الأفضل أن تعطى ولاية الموصل إلى تركيا وهي أكثر استقراراً من العراق بكثير. وقالت إنه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحد ما إلى جانب العراق. وأكثر الذين فضلوا العراق فضلوهم لأسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الأجنبية. وقالت أخيراً إذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية.

النتائج النهائية والتوصيات الخاصة: قالت لجنة التحقيق إنه إذا أخذت مصالح الأهليين بنظر الاعتبار فإنها تعتقد أنه من المفيد لحد ما أن تقسم ولاية الموصل، وقالت إن الحجج المهمة ولا سيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل إلى العراق وذلك بشرطين: الأول أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة والثاني أن تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما. وقالت اللجنة إنه لو أنهى انتداب العصبة مع إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية وإذا لم يعط الأكراد بعض ضمانات إدارية محلية فإن أكثريتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي. وفي تلك الحالة توصى اللجنة بإعطاء الولاية إلى تركيا التي تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقراراً من العراق بكثير. وقالت إذا قرر المجلس تقسيم ولاية الموصل فإنها تعتقد أن أفضل خط هو الذي يمتد على الزاب الصغير تقريباً.

وقد أوصت اللجنة الدولة التي ستلحق بها الولاية بتهدئة السكان بالتسامح والصفح وأوصت بحماية المسيحيين واليهود واليزيديين وبمنح الآثوريين الامتيازات القديمة وأوصت أيضاً في حالة إعطاء الولاية إلى تركيا بعقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا أما إذا قسمت فتعقد اتفاقيات مماثلة

تعليق :

كانت ولاية الموصل تحت الإدارة العراقية والبريطانية حين إجراء التحقيق الذي قامت به اللجنة الموفدة من عصبة الأمم فكان لبريطانيا أفضلية على تركيا في التأثير على سير التحقيق والتأكيد على الأمور الاقتصادية التي أولتها اللجنة أهمية خاصة . وكانت تركيا قد تركت الولاية منذ سبع سنوات وفقدت الاتصال مع مؤيديها والعاطفين عليها . أضف إلى ذلك أن بريطانيا دولة معظمة وعصرية ومنظمة فاستطاعت تقديم المعلومات التي طالبت بها اللجنة بوجه أفضل وأسرع بينما كانت تركيا في حالة مضطربة بعد ما حل بها من كوارث الحرب وليس لديها من الخبرة في التظيم وتقديم المعلومات والوثائق ما كان لدى بريطانيا .

وقد تفوقت بريطانيا في مضمار الدعاية في العراق وأمام لجنة التحقيق وفي عصبة الأمم وأمام الرأي العام العالمي تفوقاً كبيراً أدى إلى نجاحها في النهاية بالاحتفاظ بولاية الموصل للعراق . إن أكثر ما كتب عن مشكلة الموصل كان تحت تأثير المصادر البريطانية وتوجيهات الدعاية الغربية وما رافق ذلك من مشاورات ومساومات دارت أكثرها بالسر في المحافل الدولية الغربية . ومن المؤكد أن بريطانيا صرفت أموالاً طائلة لتحقيق أغراضها . أضف إلى هذا وذاك أن المشكلة في أساسها ترجع كفة العراق فيها على كفة تركيا فزادت عدالة مطالب العراق في رجحان كفته وكفة بريطانيا في حل المشكلة .

قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل :

في أثناء زيارة لجنة التحقيق لولاية الموصل حدثت ثورة كردية في تركيا قعت بشدة وقسوة فأسمات إلى سمعة تركيا في محافل عصبة الأمم . ثم تكررت حوادث الحدود بين العراق وتركيا مما دعا مجلس عصبة الأمم

إلى إيفاد لجنة التحقيق في حوادث الحدود برئاسة الجنرال ليدونر من استونيا مع مساعدين وموظفين .

وفي ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لبحث تقرير لجنة التحقيق فتكلم مندوب بريطانيا وذكر أن حكومته مستعدة لأن تسبق المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول وأكد أن النظام الحاضر يحقق توصيات اللجنة عن رغبات الأكراد وأنه سيستمر ويزداد أثره وعارض في تقسيم ولاية الموصل . ثم تكلم مندوب تركيا وقال إذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطاني تصبح سلامة تركيا مهددة وأن كل أهالي الولاية تقريباً أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا وطلب بأن لا تعامل تركيا كما عوملت الإمبراطورية العثمانية القديمة وقال أن تركيا لم تعترف بنظام الانتداب .

وفي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٥ علق مندوب تركيا على أقوال المندوب البريطاني التي ذكرها في اليوم السابق وطلب من المجلس أن لا يؤيد أطماع بريطانيا التي تثيرها بالنيابة عن العراق . وعلق مندوب بريطانيا على أقوال المندوب التركي التي ذكرها في اليوم السابق فقال أن مندوب تركيا شوه الحقائق التي ذكرتها اللجنة في تقريرها وتطرق إلى الثورة الكردية في تركيا وطلب من المجلس أن يقرر هل تشجع تلك الثورة الأكراد الذين هم خارج تركيا على الرغبة في الخضوع للحكم التركي . ثم طلب من المندوب التركي أن يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل وأكد أخيراً أن تركيا نفسها اعترفت بنظام الانتداب في سوريا ولبنان وفلسطين حين حصلت على براءات للقناصل الأتراك فيها .

وقد عين مجلس عصبة الأمم لجنة لدراسة تقرير لجنة التحقيق وتقديم توصيات بشأنه . وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرئ تقرير اللجنة الفرعية وفيه أثار تقريران قانونيتين :

(١) ما هي صفة القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار تحكيمى أم توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب أن يكون القرار اجماعياً أم يجوز أن يؤخذ بالأكثرية ؟ أيجوز للممثلين الطرفين المتنازعين أن يشتركا بالتصويت ؟ ثم وافق المجلس على اقتراح اللجنة الفرعية بأحالة السؤالين إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لأخذ رأيها في الموضوع .

رأى محكمة العدل :

أبرقت الحكومة التركية إلى مسجل المحكمة بأنها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولقّنت نظر المحكمة إلى البيانات السابقة الى ألفت باسمها حول القضية ، أرسلت إلى المحكمة بعض النسخ من الكتاب **الزحمة التركي** (وهو مجموعة الوثائق التركية التي تبين وجهة نظر تركيا في المشكلة وقد كتبت بالفرنسية وكان غلافها أحمر اللون) ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان . وقدمت الحكومة البريطانية المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات وأرسلت مندوباً عنها لاعطاء المحكمة معلومات إضافية .

وقد قسمت المحكمة رأيها الإستشارى إلى أربعة أقسام : لخصت في القسم الأول تاريخ النزاع . وفسرت في القسم الثانى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحيه مجلس العصبة وناقشت في القسم الثالث مواد ميثاق عصبة الأمم ومواد معاهدة لوزان المتعلقة بإجراءات مجلس العصبة . وفي القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما مجلس عصبة الأمم ، وقالت إن القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديداً حاسماً لخط الحدود بين تركيا والعراق ، وأعلنت المحكمة وجوب أخذ القرار بتصويت اجماعى ويشترك الطرفان المتنازعان في التصويت ولكن صوتهما لا يحسبان لغرض الإجماع .

وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ قرر مجلس العصبة الموافقة على رأى محكمة العدل بالرغم من احتجاجات المندوب التركي . وفي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) استمع المجلس إلى تقرير الجبرال ليدونز الخاص بحوادث الحدود بين تركيا والعراق . وفي ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وذكّر مقرر المجلس أن لجنة المجلس الفرعية توصلت إلى أن هناك حلين ممكنين (١) الحاق جميع المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق (٢) تقسيم الولاية بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير . وقد ظهر للجنة أن الحل الأول أفضل . ثم اقترحت اللجنة على المجلس أن يوافق على قرار يحتوي على النقاط الأربع التالية : (١) اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق (٢) يطلب من الحكومة البريطانية تقديم معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة (٣) يطلب من الحكومة البريطانية تقديم التدابير الادارية لتأمين الضمانات للأكراد (٤) يطلب من الحكومة البريطانية تطبيق توصيات اللجنة الخاصة .

وقد وافق المجلس على هذا التقرير بالاجماع .

التسوية النهائية للمشكلة :

هيأت الحكومة البريطانية مشروع المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ وهي تجعل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء المدة المذكورة عضواً في عصبة الأمم . وقد وقعتا الحكومة العراقية يوم ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ وأبرمت بعد خمسة أيام . وقد أخبرت بريطانيا عصبة الأمم عن هذه المعاهدة وأرسلت مذكرة عن إدارة المناطق الكردية في العراق . وقد وافق مجلس العصبة على اعتبار المعاهدة كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة .

أما تركيا فقد قامت بمناورات سياسية وعسكرية إذ عقدت معاهدة مع روسيا تنص على حياد كل منهما في حالة تعرض أى منهما للاعتداء (١٧ كانون الأول - ديسمبر - ١٩٢٥) ودعم مصطفى كمال رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الأعلى للاجتماع . وكانت الحكومة البريطانية مستعدة للساومة كما هددت تركيا بصورة غير مباشرة فخرضت إيطاليا واليونان وبلغاريا ضد تركيا . وقد عرضت بريطانيا على تركيا قرصاً بمبلغ عشرين مليون جنيه مع تخفيض كبير في الدين العثماني . وظهر أن تركيا لا تستطيع تحدى عصبة الأمم وبريطانيا إلى ما لا نهاية ، ودارت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والتركية أدت إلى موافقة تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل إلى العراق مقابل عشرة بالمائة من حصة العراق من نفط الموصل . ثم عقدت معاهدة ثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا يوم ٥ حزيران (يونية) ١٩٢٦ وفيها عين خط الحدود بصورة نهائية بخط بروكسل مع تعديل طفيف ، وفيها تعهدت الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة عشرة بالمائة من كل عائداتها من نفط ولاية الموصل . واعترفت تركيا باستقلال العراق وبالعلاقات الخاصة مع بريطانيا . وقد دخلت هذه المعاهدة في حيز التنفيذ يوم ١٨ حزيران (يونية) ١٩٢٦ .

خاتمة :

أثارت مشكلة الموصل تعليقات عالمية في النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية وكانت مدار بحث في الصحافة العراقية والتركية والبريطانية والأمريكية والفرنسية ، وأبدى فقهاء القانون الدولي آراءهم في المشكلة . وقد كان النفط أهم عوامل المشكلة وظهر ذلك جلياً في السنوات التالية لحل المشكلة وقد نشرت المراسلات السرية التي دارت بين الحكومتين البريطانية

بي دارت بين الدول

والأمريكية وهي تؤيد هذا التفسير . وقد بدا لي حين كتبت رسالتي عن مشكلة الموصل أن بريطانيا لم تقا تل تركيا من أجل الموصل لأن التسوية السلبية أقل نفقة ولأن بريطانيا أرادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديداً متواصلا للعراق لكي تضطره على الإرتقاء في أحضانها وتسليم النفط إليها . كما خشيت بريطانيا من توثق العلاقات التركية - السوفيتية فحاولت إبعاد تركيا عن روسيا بالأساليب السلبية ، ولكن بريطانيا رفضت عرض تركيا بإعطائها امتياز النفط لأن العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها أن تتعامل معه من تعاملها مع تركيا وهو أمر غير مأمون العواقب . لم تهتم بريطانيا بغير مصالحها وقد جعلت الأقدار مصالحها تنطبق مع مصالح العراق فدافعت عن ولاية الموصل . وقد تظاهرت بريطانيا بعدم أهمية النفط ، وبعدم وجود علاقة للنفط بمشكلة الموصل ، ويعزى ذلك إلى محاولتها الفاشلة للتخلص من منافسة الولايات المتحدة وتأييدها لتركيا ، وقد طالبت الولايات المتحدة بسياسة الباب المفتوح في تقسيم غنائم وامتيازات البلاد العربية ، وقد ظهر أنها كانت تبغى الدخول ثم صفق الباب وراها .

لقد طال أمد الجدل حول المشكلة بين تركيا وبريطانيا وكان من الممكن أن تحل في وقت قصير بمفاوضات مباشرة بين العراق وتركيا وبريطانيا لو حسنت النيات . وقد ذكر C.J.Edmonds في كتابه الذي أصدره في الأيام الأخيرة Kurds, Turks and Arabs أن الجنرال جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق الدولية أخبره مرة عن استيائه من موقف حكومته تركيا وقد طلب إليها إعفاهه فرفضت وفي رأيه أن حل المشكلة كان سهلا بالمفاوضات المباشرة وقد أخطأت الحكومتان في موقفهما من المشكلة .

الفصل السادس

مشكلة الاسكندرونة^(١)

عقدت فرنسا بصفقتها الدولة المنتدبة على سوريا مع تركيا الكيالية اتفاقية أنقرة المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ كنتيجة للانشقاقات التي حصلت بين الحلفاء الغربيين فقد ساعدت روسيا السوفيتية وفرنسا وإيطاليا تركيا الكيالية . وقد أملت فرنسا في الحصول على امتيازات في تركيا وحاولت إضعاف مركز إكلترا في الشرق الأدنى . وكانت فرنسا قد تركت وحدها لتحل مشاكلها مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى فأرادت أيضاً الانتقام من إنكلترا التي تخلت عنها .

ذهب فرانكلان - بويون Franklin-Bouillon أحد وزراء فرنسا السابقين وعضو مجلس النواب الفرنسي إلى تركيا خلال سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ وكان في الظاهر يقوم بزيارة شخصية صحفية وفي الباطن كان يسعى لعقد صلح منفرد مع تركيا ويكسب بذلك كسباً شخصياً ويحصل على منافع لفرنسا سياسية واقتصادية ، وقد تم ذلك باتفاقية أنقرة المذكورة .

وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على إنهاء حالة الحرب بين فرنسا وتركيا . ونصت المادة الثانية على إطلاق سراح أسرى الحرب . ونصت المادة الثالثة على انسحاب الجيوش التركية إلى شمال خط الحدود المقترح بين سوريا وتركيا وانسحاب الجيوش الفرنسية إلى الجنوب ونصت المادة الخامسة على العفو العام في المناطق التي أخليت . ونصت المادة السابعة على تأليف نظام إداري خاص في منطقة الاسكندرونة وعلى تمتع السكان الأتراك في المنطقة بكافة التسهيلات لتطور ثقافتهم وعلى أن يكون اللغة

(١) عن مشكلة الاسكندرونة انظر مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة (دمشق، ١٩٥٣)

التركية فيها مركز رسمى . وعينت المادة الثامنة الحدود بين سوريا وتركيا .
وذكرت المادة الحادية عشرة اتفاق الطرفين على عقد اتفاق جمركى بينهما .

وقد جرى أيضاً تبادل بعض المذكرات بين الطرفين الفرنسى والتركى ،
ففى المذكرة الثانية اتفق على منح سكان الاسكندرونة وأنطاكية اتخاذ علم
خاص وعلى استفادتهم من العفو العام وعلى تمتع المواطنين الأتراك
والأموال التركية والعلم التركى فى استعمال ميناء الاسكندرونة على قدم المساواة
مع سكان المنطقة وعلى تأجير منطقة فى ميناء الاسكندرونة لتركيا لاستعمالها
فى المرور المباشر للبضاعة الآتية من الاسكندرونة أو المرسله إليها ، وعلى
إعطاء تركيا كل التسهيلات لربط تلك المنطقة بالسكة الحديد التى تربط
الاسكندرونة بالأراضى التركية . وفى المذكرة الرابعة تمنح تركيا امتياز
مناجم الحديد والكروم والفضة فى وادى خرشوط لمدة تسع وتسعين
سنة لشركة فرنسية تؤسس وفقاً للقانون التركى ويشارك فيها رأس المال
التركى لحد ٥٠ ٪ . وأبدت الحكومة التركية استعدادها لدراسة الطلبات
الأخرى لامتيازات المناجم والسكك والموانى والأنهار التى قد تتقدم بها
الشركات الفرنسية بشرط أن تكون موافقة للمصالح المتبادلة التركية
والفرنسية ، وأبدت تركيا رغبتها فى الاستفادة من تعاون الأساندة
الاختصاصيين الفرنسيين فى المدارس المهنية وفى المذكرة السادسة سمحت
الحكومة التركية للوحدات التربوية والمستشفيات الفرنسية بالاستمرار
بالعمل فى تركيا بشرط أن لا تشترك بالدعاية المضرة بتركيا أو تقوم بعمل
مخالف لمصالح تركيا أو القانون التركى . وفى المذكرة السابعة أظهرت تركيا
حاجتها إلى أساندة اختصاصيين فرنسيين لمدارس الشرطة التركية . وفى
المذكرة الثانية عشرة اتفق على أن ينص نظام الاسكندرونة الخاص على
أن تدار المناطق التى تسكنها أكرية تركية من قبل موظفين من عنصر تركى
وتمنح المدارس كل التسهيلات لتقدم الثقافة التركية ، وينطبق هذا على
أنطاكية وأقسام أدنة الواقعة جنوبي خط الحدود .

هذا وقد ذكر في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة لوزان على أن تكون الحدود بين سوريا وتركيا بحسب اتفاقية أنقرة المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ وبذلك أصبحت للاتفاقية الثنائية هذه صفة دواية عامة .

كان المندوب السامي الفرنسي قد أصدر في ٨ آب (أغسطس) ١٩٢١ أى قبل توقيع إتفاقية أنقرا قرارا في اتباع نظام خاص في الاسكندرونة ولما وقعت الاتفاقية في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ صدر قرار آخر بتاريخ ٤ آذار (مارس) ١٩٢٣ بتطبيق القوانين المرعية في دولة حلب في لواء الاسكندرونة على أن يمثل اللواء بنواب في مجلس حلب . وقد عين متصرف لإدارة اللواء وإلى جانبه ممثل المندوب السامي الفرنسي وهو الذي يمارس فعلا كافة الصلاحيات ، وكانت اللواء ميزانية خاصة به . وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ ضم المندوب السامي دولة حلب إلى الشام وكون دولة سورية واحدة أقصل لواء الاسكندرونة بحكومة الشام مع الاحتفاظ بنظامه الخاص بها وجعلت اللغتان العربية والتركية بعد ذلك متساويتين في الأهمية الرسمية .

وفي أوائل ١٩٢٦ قرر نواب اللواء إعلان إستقلاله ووضع دستور خاص به وربط بالمندوب السامي في بيروت . ولكن حكومة الشام استطاعت اقناع نواب الاسكندرونة بالعدول عن رأيهم وبقي وضع اللواء كما كان سابقا .

ولما عقدت المعاهدة السورية الفرنسية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ نصت المادة الثالثة منها على أن " يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان كل التدابير بقصد أن تنقل إلى الحكومة السورية يوم إنتهاء الانتداب كل الحقوق والواجبات الناجحة على جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر

العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية في ما يخص سوريا أو باسمها ، وقد بقي النظام الإداري اللواء الإسكندرونة على حاله ضمن الوحدة السياسية السورية . ولكن الأتراك كانوا يريدون حلا آخر اللواء ، ولما جرت الانتخابات العامة للمجلس السوري في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ قاطع أتراك اللواء تلك الانتخابات احتجاجا على الحكومة السورية ، وأذاعت جمعية هاتاي في أنطاكية (وهي جمعية أسسها أتراك اللواء بتشجيع الحكومة التركية) بيانا تحت فيه أتراك اللواء على المقاطعة . وألف العرب جمعية الدفاع عن الإسكندرونة لمقاومة الدعايات التركية .

وقد أشار مصطفى كمال رئيس الجمهورية التركية في المجلس الوطني الكبير في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ إلى قضية الإسكندرونة واعتبرها الموضوع الخطير الذي شغل بال الشعب التركي . كما كان وزير خارجية تركيا قد أشار في ٢٦ أيلول (سبتمبر) إلى أن أكثرية سكان الإسكندرونة من الأتراك . وطلب الدخول في مفاوضات ودية مع الحكومة الفرنسية لحل مشكلة الإسكندرونة وقد وافق مندوب فرنسا على فتح باب المفاوضات ضمن أحكام إتفاقية أنقرا مع إشراف الحكومة السورية فيها .

وفي ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ قدم سفير تركيا في باريس مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تتضمن مطالب تركيا في لواء الإسكندرونة ، فقد طلبت من فرنسا عقد معاهدة مع لواء الإسكندرونة مثل تلك التي عقدتها مع سوريا تمنح فيها اللواء استقلالاً تاماً . وقد أجابت فرنسا بأنها مستعدة للدخول في مفاوضات مع تركيا بشرط أن تكون ضمن حدود إتفاقية أنقرا التي تنص على إقامة نظام إداري خاص لا فصله عن سوريا ، فذلك مخالف لصك الانتداب الذي جعل فرنسا مسؤولة عن وحدة سورية . ولكن

الحكومة التركية أرسلت مذكرة ثانية في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ بينت فيها أن إدخال اللواء ضمن الوحدة السورية غير قانوني وطالبت بفصل اللواء. وقد أجابت فرنسا بمذكرة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ أكدت فيها أن فصل اللواء مخالف للتعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها بموجب ميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٢ الخاصة بالانتدابات) واتفاقية سان ريمو (٢٥ نيسان — أبريل — ١٩٢٠) التي تعهدت فرنسا بموجبها أن تقدم بإدارة سوريا كدولة منتدبة. وأشارت إلى استعدادها لقبول أى اقتراح تركي للوصول إلى تحديد أوضح للنظام الإداري الخاص باللواء ضمن اتفاقية أنقرة وأنها أى (فرنسا) مستعدة لاحالة الأمر إلى مجلس عصبة الأمم، وقد وافقت تركيا على إحالة القضية إلى عصبة الأمم.

مشكلة الاسكندرونة في مجلس عصبة الأمم :

طلبت الحكومة التركية في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ عرض مشكلة الاسكندرونة على مجلس عصبة الأمم، وأرسلت كتاباً أبيض يحتوى على وثائق تشرح وجهة نظر تركيا. وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ نوقشت المشكلة وشرح وزير خارجية تركيا وجهة نظر حكومته فسرّد تاريخ القضية وطالب العصبة بأن تضع لواء الاسكندرونة تحت إشرافها. وفي اليوم التالي فند مندوب فرنسا وجهة نظر تركيا أن فرنسا فاوضت تركيا بصفتها دولة منتدبة وقد فاوضتها باسم سورية وليس للواء الاسكندرونة حق بالاستقلال وقد كان قانونه الأساسى خاضعاً دائماً لدستور سورية وستكون سورية مرتبطة باتفاقية أنقرة حين تنفيذ المعاهدة السورية الفرنسية وسيبقى وضع الاسكندرونة الخاص على حاله وستصان حقوق سكانه الأتراك كما صفت في الماضي وبالرغم من كل هذا عرضت فرنسا على تركيا إعادة البحث في وضع اللواء ولكن تركيا طالبت باستقلاله التام وذلك مخالف لصك الانتداب

على سورية . وقد أقر المجلس يوم ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦ إرسال بعثة مكونة من ثلاثة ملاحظين محايدين لمعرفة الحقائق في اللواء وعلى الحدود لاخبار المجلس عنها .

مشروع الاتحاد — الكونفدراسيون :

وفي ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ قدم المندوب التركي مشروع الكونفدراسيون :

(١) تأليف اتحاد Confederation من سوريا ولبنان ولواء الاسكندرونة .

(٢) تشترك الدول الثلاث في الأمور الآتية :

١ — في العلاقات الخارجية .

ب — اتحاد جركي .

ج — اتحاد في العملة .

(٣) توزيع النفقات في الأمور المشتركة بنسبة عدد سكان كل دولة .

(٤) يتفق على عاصمة للاتحاد .

(٥) تؤلف لجنة تنفيذية من عدد متساو من برلمان كل دولة لممارسة

السلطة التنفيذية في الأمور المشتركة وتكون قرارات اللجنة اجماعية في الأمور الخارجية والأمور الخاصة بالاتحاد .

(٦) يعتبر لواء الاسكندرونة ضمن الاتحاد محايداً وغير مساح .

(٧) تعقد معاهدة فرنسية تركية جديدة لتضمن تأليف الاتحاد وضمان

لواء الاسكندرونة من أى اعتداء وتتضمن حقوقاً وامتيازات لتركيا في ميناء الاسكندرونة .

(٨) تجرى الامتحانات في الاسكندرونة لبرلمان يضع دستوره ويكون شكل الحكم جمهورياً وتكون التركية هي اللغة الرسمية .

مشروع المسيو بلوم :

وقد قامت الحكومة التركية في الوقت نفسه بتهديدات ومناورات عسكرية وحملة دعاية صحفية مما أخرج موقف فرنسا . وكانت انكلترا وفرنسا تسعيان إلى استرضاء تركيا ضد خطر إيطاليا وألمانيا . واضطرت فرنسا إزاء ذلك إلى تقليل تصلبها ، وعرض المسبوليون بلوم مشروعاً جديداً ذكر فيه عدم إمكان تطبيق مشروع الكونفدراسيون فقد اقترح استمرار الانتداب في لواء الاسكندرونة بعد استقلال سوريا وهذا يحول إلى نظام خاص Regime special تحت مراقبة مندوب سام فرنسي تعيينه العصبة وهذا يضمن لتركيا مطالبها في النواحي الادارية والثقافية ونزع السلاح إستعمال ميناء الاسكندرونة .

فلما اجتمع مجلس العصبة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ درس الأمور التي اتفقت عليها الحكومتان في الأيام السابقة وهذه الأمور هي :

(١) يؤلف لواء الاسكندرونة وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونه الداخلية أما شؤونه الخارجية فتقوم بإدارتها سوريا ، ويشترك اللواء مع الدولة السورية في الإدارة العسكرية وفي العملة .

(٢) تعتبر اللغة التركية في اللواء لغة رسمية وللمجلس العصبة أن يقرر استعمال لغة أخرى بشروط معينة (وقد اتفق بعدئذ على جعل اللغة العربية رسمية أيضاً)

(٣) لا يطبق أى اتفاق دولي تعقده سوريا يمس اللواء إلا بموافقة سابقة من مجلس عصبة الأمم .

(٤) يعين مندوب فرنسي يختاره مجلس العصبة لضمان احترام نظام اللواء وقانونه الاساسى .

(٥) لا يكون اللواء جيش ولا تفرض عليه خدمة إلزامية ،

(٦) تعقد إتفاقية فرنسية تركية لضمان سلامة اللواء ووحدته وتعقد إتفاقية فرنسية تركية سورية لضمان واحترام الحدود والمحافضة على النظام والأمن .

(٧) يكون لتركيا حقوق وتسهيلات فى ميناء الاسكندرونة تذكر فى نظام اللواء .

وقد ذكر مندوبا فرنسا وتركيا الدور الذى قام به ايدن وزير خارجية انجلترا للتقريب بين وجهتى النظر ، وقد وافق المجلس على ما توصلت إليه الدولتان .

نظام اللواء وقانونه الاساسى :

وفى ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٣٧ تم تعيين لجنة الخبراء التى اقترح مجلس العصبة تأليفها فى ٢٧ كانون الثانى (يناير) ١٩٣٧ لوضع لائحة نظام لواء الاسكندرونة وقانونه الاساسى . أما النظام فيبين وضع اللواء الدولى ويبين القانون الاساسى التنظيم الداخلى له ، وقد وضعت اللجنة المذكورة النظام والقانون الاساسى وقدمتهما إلى مجلس عصبة الأمم . وفى ٢٩ أيار (مايو) ١٩٣٧ وافق مجلس العصبة عليهما ، وعقدت فرنسا وتركيا إتفاقية لضمان استقلال اللواء ونظامه الجديد . وتقرر تنفيذهما فى ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٧ ، وحيث أن يمر اللواء بثلاثة أدوار :

١ — الدور الأول يبدأ من ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٣٧ حتى اجتماع المجلس التمثيلى اللواء فى ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٨ . وفى هذا الدور تأخذ فرنسا على عاتقها ممارسة السلطات .

٢ — الدور الثاني يبدأ في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٨ باجتماع المجلس التمثيلي للواء وانتخاب وتأليف الحكومة الوطنية . ويستمر طوال مدة انتداب فرنسا .

٣ — الدور الذي يعقب تحرر اللواء من الانتداب .

وقد أُنيطت بسوريا خلال فترة الانتداب إدارة شؤون اللواء الخارجية وذلك على فرض استقلالها بموجب المعاهدة السورية الفرنسية المعقودة في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ والتي لم ترمها فرنسا وأما إذا بقيت سوريا تحت الانتداب فتمارس فرنسا صلاحيات سوريا .

وإذا تحرر اللواء من الانتداب (في الدور الثالث) تصبح سوريا وفرنسا وتركيا وعصبة الأمم مسؤولة عن حفظ كيان اللواء . وتنفرد سوريا بإدارة شؤونته الخارجية . ويعتبر سكان اللواء حينئذ سوريين . وللمندوب السامي الفرنسي حق إيقاف تنفيذ أى قانون يسنه مجلس اللواء إذا خالف النظام أو القانون الأساسى ، وفي حالة الخلاف يحال الأمر إلى مجلس عصبة الأمم .

الانتخابات فى الاسكندرونة :

قرر مجلس عصبة الأمم فى ٩ أيار (مايو) ١٩٣٧ اجراء الانتخابات الأولى فى لواء الاسكندرونة تحت إشراف لجنة يعينها رئيس المجلس . وقد تم تعيين اللجنة فى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ ، ثم سافرت اللجنة إلى أنقرا ثم وصلت لواء الإسكندرونة وبقيت فيه نحو شهر وقد زارت خلاله المندوب السامى الفرنسى فى بيروت والحكومة السورية فى الشام . وقد وضعت تعليمات الانتخابات وفيها قررت أن يكون الانتخاب على درجتين واعتبر ناخباً كل من ولد قبل أول نيسان (أبريل) ١٩١٨ . وعلى الناخبين أن يسجلوا أسمائهم فى احدى الطوائف الآتية :

- ١ — الطائفة التركية .
- ٢ — الطائفة العلوية .
- ٣ — الطائفة العربية .
- ٤ — الطائفة الأرمنية .
- ٥ — طائفة الروم الأرثوذكس .
- ٦ — الطائفة الكردية
- ٧ — طوائف أخرى .

ويحق للطائفة نائب واحد عن كل ١٠٠ ناخب في انتخاب الدرجة الثانية .
وقرر أن يكون عدد أعضاء المجلس أربعين يفتخون بموجب نظام التمثيل
النسبي . ويضمن لكل طائفة حد أدنى من عدد النواب كما يلي :

الطائفة التركية	٨ نواب
الطائفة العلوية	٦ نواب
الطائفة العربية	٣ نائبان
الطائفة الأرمنية	٣ نائبان
طائفة الروم الأرثوذكس	١ نائب واحد

فإذا تجاوز عدد النواب الأربعين فلا بأس في ذلك .

وقد باشرت اللجنة المشرفة على الانتخابات بالتسجيل منذ ٣ أيار (مايو)
١٩٣٨ وقد أقبل العرب على التسجيل وبدأ أنهم سيحصلون على الأكثرية
مما أثار أتراك اللواء والحكومة التركية وقد حصلت اصطدامات متكررة
ومظاهرات وحوادث قتل ودعاية تركية شديدة ضد العرب وفرنسا ، وقد
بذل المال التركي واستعملت أساليب ضغط شديدة وتهديدات عنيفة وهددت
الحكومة التركية باحتلال اللواء واحتجت الحكومة التركية على لجنة
الانتخابات واتهمتها بالتحيز وأعلنت عدم الاعتراف بها .

وكانت الظروف الدولية حينذاك في مصلحة تركيا فقد طالبت ألمانيا
هنلر بالسوديت في تشكوسلوفاكيا واتبعت انكلترا سياسة التهدئة مع ألمانيا
هنلر وإيطالية موسوليني وضغطت على فرنسا للتساهل مع تركيا لكسبها إلى

جانب الديمقراطيات ضد الدكتاتوريات . فعينت فرنسا نائبا جديدا للندوب السامي الفرنسي في الاسكندرونة ساعد الأتراك وأقصى الموظفين العرب وحل عصبة العمل القومي ونادى العروبة وجمعية اتحاد العناصر وعطل جريدة العروبة ونفى بعض شباب العرب وسجن آخرين ، وهدد بعض العلويين والمسيحيين والأرمن بوجوب تسجيل أنفسهم أتركا . أما لجنة الانتخابات فقد تركت عملها احتجاجاً على هذه التدخلات . فعمدت فرنسا إلى الموافقة على إشراك تركيا بحفظ الأمن الداخلى ومراقبة سير الانتخابات لضمان حصول أكثرية تركية في مجلس اللواء التمثيل .

توسط الحكومة العراقية :

طلبت الحكومة السورية من العراق أن يتوسط لدى الحكومة التركية لحل النزاع على أساس مبدأ التقسيم خوفاً من ضياع اللواء جميعه ، وقد تعاون وزير العراق في أنقرة مع وزير سوريا فيها واتفقا مع تركيا على المبادئ التالية :

(١) تقسيم لواء الاسكندرونة بين تركيا وسوريا بحدود طبيعية على أن تكون انطاكية في القسم التركي .

(٢) تبادل السكان الأتراك والعرب .

(٣) تمنح سوريا منطقة حرة في ميناء الاسكندرونة التي ستكون في القسم التركي .

(٤) دعوة فرنسا للاشتراك في المفاوضات على هذا الأساس .

ولكن سوريا اشترطت بقاء انطاكية في القسم السوري ، إلا أن كمال أتاتورك أصر على أن تكون في القسم التركي ، وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات ومساومات بين تركيا وفرنسا انتهت بعقد معاهدة ٤ تموز

(يوليه) ١٩٣٨ وفيها انفقتا على الاشتراك في إجراء انتخابات لواء الاسكندرونة، ثم أخبرت الحكومة التركية والعراق وسوريا رفضها لمبدأ التقسيم بسبب انطاكية .

وفي تموز (يوليو) ١٩٣٨ اجتاز الجيش التركي حدود لواء الاسكندرونة واحتل بعض المدن منها الاسكندرونة نفسها ، ورابط الجيش الفرنسي في مدن أخرى منها انطاكية ، وتألقت لجنة الإشراف على الانتخابات من فرنسيين وأتراك في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٣٨ وأجريت الانتخابات في ٢٣ من الشهر نفسه ففاز ٢٢ نائباً تركياً و ١٨ نائباً عربياً في تلك الظروف غير الطبيعية .

جمهورية هاتاي :

اجتمع المجلس النيابي المنتخب في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، وقد جرت المناقشة باللغة التركية وحدها بالرغم من أن نظام اللواء نص على أن تكون اللغتان العربية والتركية رسميتين ، ثم انتخب المجلس رئيساً له ثم رئيساً للدولة الجديدة ، ثم أطلق إسم « هاتاي » على الدولة الجديدة . وفي ٥ من الشهر نفسه ألقت وزارة أعضاؤها جميعهم من الأتراك ، وفي ٦ من الشهر تقرر نقل العاصمة من الاسكندرونة التي أكرتية سكانها من العرب إلى أنطاكية التي أكرتية سكانها من الأتراك . واتخذ علم خاص بالدولة هو العلم التركي نفسه مع إدخال نجمة حمراء داخل نجمة العلم التركي . وفي اجتماعات المجلس الأخرى اقتبست قوانين تركيا واستخدم موظفون من تركيا لتنظيم إدارة هاتاي وماليتها .

إنضمام هاتاي إلى تركيا :

بسبب تطورات الموقف الدولي التي كانت تندر بخطر نشوب حرب في صيف ١٩٣٩ عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو)

١٩٣٩ تم بموجبها ضم هاتاي نهائياً إلى تركيا، وفي ٢٦ حزيران (يونيو) هذا اجتمع مجلس نواب هاتاي وقرر الموافقة على الانضمام إلى تركيا. وفي ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣٩ أبرمت المعاهدة. وصار لواء الاسكندرونة جزءاً من الجمهورية التركية نظرياً وواقعياً.

خاتمة

تنازلت فرنسا عن لواء الاسكندرونة خلافاً لتعهداتها المذكورة في المادة الرابعة من صك الانتداب وخلافاً لمبادئ العدالة والديمقراطية وتقرير المصير، وذلك خدمة لمصالحها السياسية الدولية. وأما تركيا السكالية فقد وقفت من العرب مرتين موقفاً انتقدت عليه انتقاداً شديداً: الأول في قضية الموصل وبعد جدل ومناقشات ومفاوضات فشلت في الحصول على ولاية الموصل والثاني في قضية الاسكندرونة وبعد سنوات طويلة استطاعت الحصول على لواء الاسكندرونة. وقد خالفت تركيا مدعياتها في ميثاقها لوطني وفي دعاياتها في تقرير المصير وترك الشرق والعرب والاتجاه نحو المدينة الغربية، وقد نسيت أو تناست السياسة الاستعمارية التي ذاقَت منها الأمرين خلال سنوات ١٩١٨ — ١٩٢٢. هذا بالإضافة إلى تدخلات الدول الاستعمارية في شؤونها خلال قرون المسألة الشرقية.

نتائج عامة

١ - يجوز لنا القول أن معاهدة لوزان يمكن اعتبارها من وجوه عديدة خاتمة فصول المسألة الشرقية . وقد كان واضحاً أن دول الحلفاء الغالبة الاستعمارية حاولت في معاهدة سبفر تصفية الامبراطورية العثمانية تصفية نهائية وتصفية المسألة الشرقية معها ، لولا نهضة تركيا الحديثة السكالية وقيامها من انقراض الموت والدمار . فاضطرت الدول الحليفة التي انشقت فيما بينها في سياستها نحو تركيا إلى عقد مؤتمر لوزان وفيه نالت تركيا الحديثة امتيازات كبيرة واعترف بكيانها دولة مستقلة واستطاعت فيما بعد التخلص من قيود معاهدة لوزان .

٢ - فرضت تركيا التي انتصرت في حرب التحرير ضد اليونان على الحلفاء الغالبين إلغاء الامتيازات الأجنبية في بلادها ، واستطاعت أن تسوف في دفع الديون العثمانية ثم تمتنع عن الدفع بعد ذلك . ولكن الامتيازات بقيت في أكثر الدول المنفصلة عنها كالعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ، كما وزعت الديون بنسب معينة على تلك الأقطار لأنها وقعت تحت الاستعمار الغربي المقنع المسمى بالانتداب ، وهذا الفرق يعزى إلى قوة تركيا وضعف الأقطار العربية . وهذا مثل واضح عن سياسة القوة في العلاقات الدولية .

٣ - شارك العرب والمسلمون في جميع أقطارهم بعاطفة الفرح للانتصارات التي أحرزتها تركيا الحديثة بزعامة بطلها ومجددها ومصلحها مصطفى كمال ضد اليونان وحلفائهم . ولكن العرب خابت آمالهم في تركيا الحديثة وفي بطلها حين طالبت تركيا بولاية الموصل ثم طالبت بلواء

الاسكندرونة فقد اقتفت آثار الدول الغربية في حب التوسع . وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر العرب نتخذ موقف الناقد الشديد للموقف التركي .

٤ — ويذكرنا موضوع معاهدة لوزان ومؤتمر لوزان بالسياسة الغربية في الامبراطورية العثمانية وبضمنها البلاد العربية وكيف أنها كانت استعمارية توسعية وكيف لاقى العرب من سوء نتائج هذه السياسة بعد لوزان في العراق وسوريا ولبنان ومصر وبصورة خاصة فلسطين . وهذه البلاد انفصلت عن الدولة العثمانية وفقاً لاحكام معاهدة لوزان . وفي ذلك عبرة وتبصرة للشعب العربي .

٥ — إعتبرت معاهدة لوزان في موادها السابعة عشرة والتاسعة عشرة القضية المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلها عن الأمور المتعلقة بتركيا كما فصلت تركيا عنها . ويجوز إرجاع القضية المصرية إلى سنة ١٧٩٨ حين غزاها الفرنسيون وكانت ولاية عثمانية ثم تطورت إلى تولي محمد علي ولاية مصر وأسرته من بعده (١٨٠٥ — ١٩٥٢) . وقد سببت المشا كل المتعلقة بمصر تدخل فرنسا أولاً ثم بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر . وكون الخلاف بين محمد علي والسلطان محمود الثاني فصلاً خاصاً من فصول المسألة الشرقية . وقد تدخلت الدول بعد ذلك في عهد السلطان عبد المجيد حين أعطى إمتياز قناة السويس وما تلا ذلك من مشا كل وبيع أسهم القناة . ثم الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ وقد عقدت قروض في عهد الوالي سعيد والخديوى إسماعيل واعتبرت ديناً قائماً بذاته منفصلاً عن الديون العثمانية . وفي عهد الخديوى إسماعيل أسست المحاكم المختلطة التي اتفق على إلغائها في المعاهدة المصرية البريطانية (١٩٣٦) وفي اتفاقية مونترو (١٩٣٧) . ثم تم تصفية موضوع قناة السويس (١٩٥٦) . وهكذا يمكن

أن يقال أن المشكلة المصرية كمشكلة دولية قد صفت . هذا ولم أتطرق إلى القضية المصرية لأن بحثها بالتفصيل يقضى وقتا طويلا وأتركه للأساتذة المصريين .

٦ — هذا وقد التزمت في هذه المذكرات جانب الاختصار والتلخيص ولا سيما فيما يخص الفصل الخامس وقد ذكرت في الحواشى المراجع الأساسية التى يجدر بالقارىء الرجوع إليها إن شاء التوسع .

المراجع

المراجع العربية :

- ١ - الحسي ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزءان الأول والثاني (صيدا ١٩٣٣ ، ١٩٣٤) .
- ٢ - الحسي ، عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني (صيدا ١٩٤٨) .
- ٣ - حسين ، فاضل ، مشكلة الموصل ، (بغداد ١٩٥٥) .
- ٤ - خدوري ، مجيد ، قضية الاسكندرونة ، (دمشق ١٩٥٣) .

References:

المراجع الانكليزية :

1. British Colonial Office, Report by his Majesty's Government... to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq, 1927 (London, 1928).
2. British Colonial Office, Special Report... on the Progress of Iraq... 1920 - 1931 (London, 1931).
3. British Foreign Office, Treaty Series No. 11 (1920) Treaty of Peace with Turkey signed at Sevres, August 10, 1920 (London, 1920).
4. British Foreign Office, Treaty Series No. 16 (1923) Treaty with Turkey and Other Instruments, Signed at Lausanne on July 24, 1923, Cmd. 1929 (London 1923).
5. British Foreign Office Turkey No. 1 (1923) Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace, Cmd. 1814 (London, 1923).
6. Hourani, A.H., Syria and Lebanon (London, 1954).

7. League of Nations, Treaty Series, vol. LIV, (Geneva, 1926).
 8. Marriott, John A.R., The Eastern Question (Offord, 1947).
 9. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine, 1915-1945 (London, 1946).
 10. Sousa, Nasim, The Capitulatory Regime of Turkey (Baltimore, 1933).
 11. Temperley H. W. V., History of the Peace Conference of Paris, vol. VI., (London, 1924).
 12. Toynbee A.J., Survey of International Affairs 1925, vol. I. (London, 1927).
 13. Toynbee, A.J. and Kirkwood, K.P., Turkey (London 1926).
 14. Wittek, Paul, The Rise of the Ottoman Empire (London 1938)
-

فهرس

الصفحة	الموضوع
١	الفصل الاول : المسألة الشرقية
٩	الفصل الثاني : معاهدة لوزان
٢٢	الفصل الثالث : الامتيازات الأجنبية
٣٢	الفصل الرابع : الديون العثمانية العامة
٣٩	الفصل الخامس : مشكلة الموصل
٥٣	الفصل السادس : مشكلة الاسكندرية
٦٦	نتائج عامة
٦٠	المراجع

رَاطِبَةُ نَهْضَةِ نَهْضَةٍ
الْقِيَامَةُ - الْقَامَةُ

